العدد 44
سبتمبر 2009

التبادل الإنساني

تصدره وتنشره شبكة الممارسات الإنسانية (شبكة الإغاثة والتأهيل سابقا) بمعهد التنمية فيما وراء البحار

©Mohamed Hamouda – APOLLO IMAGES/IRIN

إن المرة الأخيرة التي تناولنا فيها الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت في نوفمبر/تشرين الثاني -2004 أي قبل حوالي خمس سنوات. ومنذ ذلك الحين والوضع الإنساني يتدهور بإطراد. فقد أسفر استمرار أعمال العنف عن مقتل وإصابة وتهجير الكثيرين وعن تدمير واسع النطاق للمنازل والبنى التحتية. كما أدى التوسع في بناء الجدار المثير للجدل و"نظام الإغلاق" المرتبط به إلى تقويض سبل العيش وتفاقم الفقر وتدهور خطير في مستوى الخدمات الأساسية. وقد ساهمت هذه المعوقات في رفع معدل البطالة إلى أكثر من 40 في المائة وما يرتبط بذلك من تدني تقدير الذات والاكتئاب والعنف الأسري. وكما يوضح مقال النظرة العامة لفيليب لازاريني من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الأزمة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست مجرد أزمة إنسانية: إنما هي أزمة للكرامة الإنسانية.

يركز هذا العدد من مجلة "التبادل الإنساني" (Humanitarian Exchange) على هذه الأزمة التي أصابت الكرامة الإنسانية. وتستعرض المقالات الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتبين الآثار التي يخلفها الجدار العازل ونظام الإغلاق. ويقدم رولف هومبو، ممثل الدنمارك لدى السلطة الفلسطينية، وصفاً لبرنامج حكومته لتمكين البلديات من توفير الخدمات الأساسية ودعم التنمية المجتمعية. وتلقي مقالات أخرى نظرة على جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة الأفراد والمجتمعات على استعادة نشاطهم وكرامتهم، وأزمة التهجير غير المرئية، والأثر الناتج عن قيام منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان بتوزيع آلات تصوير الفيديو على المدنيين الفلسطينيين، والبرنامج المجتمعي لحماية الأطفال الذي أطلقته منظمة إنقاذ الطفولة.

وتركز المقالات الواردة في قسم السياسة والممارسة على تقييم العلاقات المدنية-العسكرية في الكوارث الطبيعية، وأساليب قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج الإيواء في مرحلة ما بعد الكارثة، والتحديات التي تواجه برامج التغذية في حالات الطوارئ في إثيوبيا. وتركز مقالات أخرى على أداة صنع القرار الجديدة التي تُستخدم في البيئات الإنسانية المعقدة، ومسألة ما إذا كانت الصراعات المزمنة والكوارث المتكررة تؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية أم تعزيز التماسك، والطرق التي تؤثر بها وسائل الإعلام على العطاء الخيري، والدروس المستفادة من نشر قوات الحماية المختلطة التابعة للأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي في تشاد. وكما هو الحال دائماً، نحن نرحب بأي تعليقات أو ملاحظات، ويمكن إرسالها إلى hpn@odi.org.uk أو إلى منسق شبكة الممارسات الإنسانية على العنو ان
111 Westminster Bridge Road, London SE1 7JD, UK.

في هذا العدد

الأزمة في الضفة الغربية وغزة

2 وضع الكرامة في قلب الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
4 الجدار: الآثار والآفاق
6 غزة: التحديات والتكيف
9 ديب: نهج جديد للحد من الفقر
11 استخدام آلات التصوير لتعزيز الحماية و المساءلة في الأراضي المحتلة
13 الحماية المجتمعية للأطفال في قطاع غزة
16 التهجير الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

Humanitarian Practice Network
HPN
Managed by
Humanitarian Policy Group

About HPN
The Humanitarian Practice Network at the Overseas Development Institute is an independent forum where field workers, managers and policymakers in the humanitarian sector share information, analysis and experience. *The views and opinions expressed in HPN's publications do not necessarily state or reflect those of the Humanitarian Policy Group or the Overseas Development Institute.*

Britain's leading independent think-tank on international development and humanitarian issues

odi

Overseas Development Institute
Westminster Bridge Road 111
London SE1 7JD
United Kingdom

Tel. +44 (0) 20 7922 0300
Fax. +44 (0) 20 7922 0399

HPN e-mail: hpn@odi.org.uk
HPN website: www.odihpn.org

وضع الكرامة في قلب الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

فيليب لازاريني، رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA oPt)

قطاع غزة في أوائل عام 1992: الانتفاضة الأولى لم تنتهِ بعد، وهناك جهود دبلوماسية مكثفة - ستفضي لاحقاً إلى اتفاقات أوسلو – جارية على الساحة، وهو ما يبعث الأمل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وعلى الرغم من أن العنف كان السمة السائدة في تلك الفترة، التي شهدت مظاهرات يومية حاشدة ومواجهات واعتقالات وسقوط ضحايا، إلا أنه كان من الممكن على الأقل الحلم بمستقبل أفضل. وعند عودتي إلى قطاع غزة بعد 16 عاماً، أي في عام 2008، حيث سلطت وسائل الإعلام والمجتمع الدولي الضوء على وجود أزمة إنسانية كبرى في غزة، كنت مستعداً لأسوأ الاحتمالات. ولكن على خلاف الصومال، حيث كنت قد أنهيت للتو مهمتي الأخيرة، لم يكن السكان في غزة على شفا مجاعة واسعة، ولم يكن هناك مئات الآلاف من النازحين داخلياً. فهذه أزمة من نوع آخر، نوع لا يتجلى على الفور في هذا المشهد الحضري الكثيف. إذ يتعرض السكان لاعتداء واسع على كرامتهم الإنسانية: فهناك 1.5 مليون طفل وامرأة ورجل يفقدون تدريجياً حريتهم في أن يعيشوا حياتهم كما يشاؤون – فهم سكان محاصرون في واحدة من أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان على وجه الأرض. وفي حين أن الوضع أفضل في الضفة الغربية، إلا أنه توجد هناك أيضاً بعض المؤشرات المقلقة على حدوث أزمة وشيكة.

هي أزمة من نوع آخر

الأزمة الراهنة

لقد تفجرت الأزمة الراهنة في غزة بسبب تولي حماس السلطة في قطاع غزة في يونيو/حزيران 2007 وما فرضته إسرائيل بعد ذلك من حصار غير مسبوق. وكان هذا الحصار تتويجاً لعملية تدريجية لفرض العزلة بدأت في أوائل التسعينيات بفرض إغلاق شامل، وهو ما اضطر سكان غزة إلى الحصول على تصاريح خاصة لمغادرة قطاع غزة[1]. وقد أسفر الحصار الذي دخل عامه الثالث عن تدهور في الأوضاع المعيشية لجميع السكان. فقد فُقدت حوالي 120000 وظيفة نتيجة للقيود الصارمة على الاستيراد والحظر شبه الكامل على الصادرات. ويعاني ثلاثة أرباع السكان من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. كما أدت القيود المفروضة على الدخول والخروج إلى تدهور مطرد في البنية التحتية وجودة الخدمات في قطاعات حيوية مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم.

وقد تفاقمت معاناة سكان غزة بسبب عدم وجود حماية للمدنيين. وتقدم العملية العسكرية المسماة "الرصاص المصبوب" التي شنتها إسرائيل في الفترة من 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى 18 يناير/كانون الثاني 2009 مثالاً مخيفاً على ذلك. فقد كان الجزء الأكبر من القتلى، الذين بلغ عددهم 1383 شخصاً، من المدنيين الذين لم يشاركوا في القتال، بمن فيهم أكثر من 330 طفلاً.[2] كما أصيب عشرات الآلاف من المدنيين بجروح أو صدمات نفسية. إذ تعرَّض السكان لثلاثة أسابيع من القصف اليومي من البر والبحر والجو دون أن يجدوا مكاناً يلجأون إليه: فقد أغلقت الحدود ولم تكن هناك أي ملاذات آمنة بعد أن قصفت مقرات الأمم المتحدة والمدارس التي كان المدنيون يتخذونها ملجأً لهم.

وقد أدى التدمير الواسع للمنازل والبنى التحتية والأصول الإنتاجية خلال العدوان إلى زيادة حدة الفقر وتقويض فرص الانتعاش الاقتصادي، في حال تحسنت الظروف. فقد تحولت غزة، المطوقة بحصار أشبه بما كان موجوداً في العصور الوسطى يقرر مَن فرضه الأشياء التي يُسمح بدخولها وما يأكله الناس، إلى "جمعية رعاية إنسانية" يدعمها المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، ورغم مليارات الدولارات التي تم التعهد بها في مؤتمر المانحين في شرم الشيخ في مارس/آذار 2009، فإنه لا يمكن إصلاح المنازل والمدارس بسبب الحظر المفروض على دخول مواد البناء. ويُمنع سكان غزة، الذين يعيشون في حصار وعزلة، بصفة جماعية من بناء مستقبلهم. لكن النساء والأطفال على وجه الخصوص هم الذين يدفعون الثمن غالياً، كما أوضحت دراسة أجرتها الأمم المتحدة مؤخراً كشفت عن زيادة في انتشار العنف المنزلي والعنف القائم على نوع الجنس. ومن الأسباب المحتملة لهذه الزيادة في العنف المنزلي هو الارتفاع غير المسبوق في الصدمات والضغوط النفسية الذي ظهر بعد الصراع، فضلاً عن تزايد عدد أرباب الأسر من الذكور الذين فقدوا منازلهم ووظائفهم.[3]

وقد أدى الانقسام الفلسطيني الداخلي بين حماس وفتح إلى زيادة العبء على شعب كان منهكاً بالفعل. فقد لقي ما لا يقل عن 360 شخصاً مصرعهم في أعمال العنف بين الفصائل منذ مايو/أيار 2007. وهناك مزاعم بأن أشخاصاً يُشتبه في انتمائهم إلى فصائل المعارضة تعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء. كما تسببت الإضرابات والتناحر السياسي في تعطيل المدارس والمستشفيات. وفي هذه الأثناء، تمكنت حماس من بسط سيطرتها على جميع مكونات النسيج الاجتماعي. وبدأ "الفرز الأخلاقي" يؤثر على مختلف قطاعات

1 كجزء من عملية الإغلاق هذه، أقامت إسرائيل في عام 1995 سياجاً حدودياً لفصل قطاع غزة عن إسرائيل. وأعيد إنشاء هذا السياج وتعزيزه خلال الانتفاضة الثانية، التي اندلعت في سبتمبر/أيلول 2000. وخلال الجزء الأكبر من الانتفاضة الثانية، كانت تصاريح الدخول إلى غزة أو مغادرتها مقتصرة تقريباً على "الحالات الإنسانية".

2 انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 'Locked In: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on the Gaza Strip'، أغسطس/آب 2009.

3 صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)/فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمنظور الجنساني التابعة للأمم المتحدة، 'Voicing the Needs of Women and Men in Gaza Beyond the Aftermath of the 23 Day Military Operation'، مايو/أيار 2009، http://www.unifem.org/resources/item_detail.php?ProductID=133

المجتمع، حيث يُطلب من المنظمات غير الحكومية الآن الفصل بين الموظفات والموظفين

وعلى نطاق وكثافة مختلفين، فإن سكان الضفة الغربية أيضاً، بمن فيهم سكان القدس الشرقية، يشاهدون حريتهم في العيش وفي تطوير حياتهم بالطريقة التي يريدونها وهي تتقوض بسبب السياسات الإسرائيلية. وقد أدت القيود المفروضة عليهم إلى الحد بدرجة كبيرة من فرصهم في التنمية الاقتصادية والحضرية. فقد كشفت دراسة أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن مساحة الأراضي المتاحة للتنمية الفلسطينية في محافظة بيت لحم لا تتعدى 13 في المائة فقط من مساحة المحافظة. أما باقي الأراضي، التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية المباشرة، فقد تم تخصيصها لبناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها، أو إعلانها مناطق عسكرية مغلقة أو محميات طبيعية. وفي القدس الشرقية أيضاً، وعلى الرغم من تخصيص 30 في المائة من الأراضي للإسكان الاستيطاني، فلم تخصَص سوى 13 في المائة منها للسكان الفلسطينيين. ولم تتغير مساحة الأراضي المتاحة للتنمية الفلسطينية منذ عقود. ونتيجة لذلك، فقد بُنيت حوالي 30 في المائة من المنازل دون تراخيص، وهناك ما بين 60000 و100000 شخص معرضين لخطر التشرد. [5]

ويشكل الجدار العازل، الذي بدأت إسرائيل في تشييده في عام 2002 عقب حملة من التفجيرات الانتحارية، عنصراً آخر في منظومة تهدف إلى الحد من المساحة المتاحة للفلسطينيين. وبمجرد اكتماله، سيعزل الجدار نحو 9.5 في المائة من مساحة الضفة الغربية، في حين أن نظام التصاريح والبوابات المصاحب له يحد من إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية ويلزم الفلسطينيين الذين يعيشون بين الجدار وخط الهدنة لعام 1949 (الخط الأخضر) بتقديم طلب للحصول على إقامة دائمة حتى يستطيعوا فقط البقاء في منازلهم. وقد أدى الجدار العازل، جنباً إلى جنب مع القيود المفروضة على الدخول والتنقل والسياسات التي تحد من استخدام الأراضي، إلى عواقب اقتصادية وإنسانية مدمرة. ففي عام 2005، وتحت رعاية وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندوليزا رايس، توصلت إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق بشأن الدخول والتنقل (AMA) تضمَّن التزاماً إسرائيلياً بخفض عدد العراقيل (نقاط التفتيش وحواجز الطرق) في شتى أنحاء الضفة الغربية. في وقت إبرام هذا الاتفاق كان هناك حوالي 390 من هذه العراقيل؛ وبحلول يونيو/حزيران 2009 كان هذا العدد قد وصل إلى 610، حسب إحصاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحسبما أكدته قوات الدفاع الإسرائيلية(IDF) [6]

4 انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 'Shrinking Space: Urban Contraction and Rural Fragmentation in the Bethlehem Governorate'، مايو/أيار 2009، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bethlehem_shrinking_space_may_2009_english.pdf.

5 انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 'The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the Phenomenon of "Illegal" Construction'، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_planning_crisis_east_jerusalem_april_2009_english.pdf

6 هذا الرقم لا يشمل 400 كيلومتر تم تشييدها بالفعل من الجدار العازل، والعراقيل المادية الموضوعة لحماية مجتمع المستوطنين الإسرائيليين في وسط الخليل (H2)، ومن 60 إلى 80 نقطة تفتيش طيارة يتم تسجيلها أسبوعياً. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 'West Bank Access and Movement Update'، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_2009_05_25_english.pdf و http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_access_2009_june_english.pdf.

وفي الفترة الأخيرة، اتخذت السلطات الإسرائيلية خطوات لتسهيل تدفق حركة المرور الفلسطينية إلى داخل عدد من مدن الضفة الغربية، مما خفض الوقت الذي يستغرقه الفلسطينيون في التنقل. وتشير التقارير الأولية إلى أن هذه التدابير كان لها أثر إيجابي على الحياة التجارية في بعض المدن، لكنها جاءت بالتزامن مع ترسيخ بعض الآليات المستخدمة في الحد من حرية تنقل الفلسطينيين وتقييدها، بما في ذلك توسيع شبكة الطرق ("نسيج الحياة") البديلة والمخصصة فقط لاستخدام الفلسطينيين وتوسيع نقاط التفتيش الرئيسية وتزويدها برجال أمن دائمين. وفي بعض الحالات، ساعدت هذه التدابير على تسهيل حركة الدخول والخروج؛ لكنها تخلف عواقب على الفلسطينيين تتمثل في فقدان الأراضي وتعطيل الطرق التقليدية وزيادة تفتت أراضي الضفة الغربية.

وبإلقاء نظرة فاحصة على خريطة الضفة الغربية يتبين أن معظم القيود على الدخول والخروج قد وُضعت في مواقع استراتيجية لحماية المستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين. وقد وصل عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية إلى ما يقرب من نصف مليون نسمة، يعيش 190000 منهم في القدس الشرقية. وسيؤدي الجدار العازل إلى وضع 80 في المائة من المستوطنين على الجانب "الإسرائيلي" الغربي، وربط المتبقين بإسرائيل من خلال شبكة طرق مخصصة لاستخدام الفلسطينيين. ويشكل الاستيطان مصدر قلق رئيسي، ليس فقط لأنه يحد من المساحة المتاحة لاستخدام وتنقل الفلسطينيين، وإنما أيضاً لأن السلطات الإسرائيلية قد فشلت منهجياً في حماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين. ففي صيف عام 2008، على سبيل المثال، التقيت برجل يبلغ من العمر 82 عاماً في الخليل، وكان وجهه ينزف وكان يبكي بعدما تعرض للإهانة على يد أطفال إسرائيليين كانوا يمنعونه من الدخول إلى أرضه، فقد نصبوا خياماً في مزارع الزيتون واللوز خاصته وألقوا الحجارة على كل فلسطيني يحاول الوصول إلى الأرض أو مجرد المرور بالقرب منها. ووفقاً لجماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية بيش دين، فإن أكثر من 90 في المائة من التحقيقات في أعمال العنف التي مارسها المستوطنون قد أغلقت دون توجيه اتهام للمشتبه فيهم. كما أن العديد من الضحايا لا يقدمون حتى شكوى في مراكز الشرطة لأن هذه المراكز تقع داخل مستوطنات. [7]

الاستيطان مصدر قلق رئيسي

القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية

محاصرون في غزة، ومحرومون من الأرض ومن حرية الدخول والخروج في الضفة الغربية، ومعرضون لخطر هدم منازلهم في القدس الشرقية، ومحرومون من حقوقهم الأساسية، ومعرضون للإذلال اليومي - جميع هذه المشاكل توفر تربة خصبة لحدوث أزمة إنسانية طويلة الأمد. وفي هذا الصراع الممتد والمُسيَّس بشكل كبير، الذي ازداد تعقيداً بسبب الانقسام الفلسطيني الداخلي، أصبحت تلبية الاحتياجات الإنسانية بطريقة نزيهة ومحايدة تشكل تحدياً يومياً.

7 بيش دين، 'A Semblance of Law: Law Enforcement upon Israeli'، يونيو/حزيران 2006.

8 يمكن الاطلاع على النص الكامل للوثيقة الإطارية بشأن توفير الحد الأدنى من المساعدات الإنسانية في غزة على الرابط http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_humanitarian_framework_english.pdf

وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على غزة، حيث قلصت السلطات الإسرائيلية إلى الحد الأدنى قائمة الأشياء التي تندرج ضمن المساعدات الإنسانية. وقد ربطت الجهات المانحة الرئيسية تقديم الأموال بالامتثال للسياسة الصارمة التي تقضي بعدم إجراء أي اتصال مع حماس؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن هذه الأخيرة تتوق بشكل متزايد إلى الاضطلاع بدور نشط في تنسيق تقديم المساعدات. ولمعالجة هذه المعضلة، استطاع الشركاء في المجال الإنساني، بدعم من بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن يضعوا إطاراً لتوفير المساعدات في غزة. وتوضح هذه الوثيقة الشروط الضرورية لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية بطريقة نزيهة ومحايدة.[8]

ولا يزال هناك قدر كبير من عدم الثقة بين المنظمات الإنسانية والسلطات الإسرائيلية. ومع ذلك، فمن الممكن أن يحدث تغير في الأجواء وطريقة التفكير إذا كان هناك التزام حقيقي بمعالجة مصير السكان المتضررين، بغض النظر عن أي أجندة سياسية. فقد حان الوقت لإجراء حوار صادق وهادف مع السلطات الإسرائيلية على كافة المستويات. وينبغي أن تتفادى المنظمات الإنسانية الدخول في نقاش عدائي ومسيَّس. ويجب على السلطات الإسرائيلية بدورها أن تنظر إلى ما يوجَّه إليها من نقد على أنه نقد بنّاء يهدف إلى تحسين احترام حقوق السكان المدنيين.

إن الاستجابة الإنسانية، مهما كانت مهمة، ليست هي الحل لأنها تديم الشعور المهين لدى السكان الفلسطينيين بالاعتماد على المجتمع الدولي. فالفلسطينيون يستحقون أكثر بكثير من الطرود الغذائية؛ فلا شيء يمكن أن يكون بديلاً عن إيجاد حل سياسي يمهد الطريق لإحلال السلام والاستقرار والرخاء في المستقبل. ولكن للأسف، فإن الوقت آخذ في النفاد ومشاعر الإحباط آخذة في الازدياد. وأصبحت جميع العناصر اللازمة لجولة جديدة من أعمال العنف متوفرة. فالفقر والعزلة والإذلال هي وصفات للتطرف. لذلك فإن "فك الحصار" عن غزة من خلال فتح المعابر وتوفير المساحات الكافية للتنمية الفلسطينية في الضفة الغربية يمثل الخطوة الأولى نحو تفادي تفجر أعمال العنف في المستقبل. والأهم من كل ذلك أن هذه الخطوة لها أهمية حاسمة في إعادة الكرامة للشعب الفلسطيني وتمكينه من أن يأمل ويحلم بمستقبل أفضل.

فيليب لازاريني هو رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يمكن إرسال المراسلات المتعلقة بهذه المقالة إلى العنوان الإلكتروني: sakalla@un.org

الجدار: الآثار والآفاق

راي دولفين، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)

في منتصف عام 2002، وعقب حملة من الهجمات الانتحارية شنها مسلحون فلسطينيون، أقرت الحكومة الإسرائيلية بناء جدار عازل لمنع الانتحاريين من دخول البلاد.[1] وبعد مضي خمس سنوات، تم الانتهاء من بناء حوالي 58.3 في المائة من الجدار، ويجري حالياً إنشاء 10.2 في المائة أخرى، فيما يجري التخطيط لإنشاء 31.5 في المائة. ويتكون الجدار من أسيجة، وخنادق، وأسلاك شائكة، ومسارات رملية ممهدة، ونظام مراقبة إلكتروني، وطرق للدوريات، ومنطقة عازلة. ويتألف حوالي 30 كلم من هذا الجدار من ألواح خرسانية بارتفاع 9-8 أمتار ومتصلة فيما بينها لتشكل سوراً، ولا سيما في المناطق الحضرية مثل القدس وبيت لحم. وعند اكتماله، سيمر حوالي 85 في المائة من مسار الجدار داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية، وليس على طول خط الهدنة لعام 1949 (الخط الأخضر). وعلى الرغم من إعلان السلطات الإسرائيلية أن تشييد الجدار هو لأغراض دفاعية بحتة، إلا أنه يطوق 80 مستوطنة يهودية ويربطها ربطاً مادياً بإسرائيل. وتصل المساحة الإجمالية بين الجدار والخط الأخضر إلى 9.5 في المائة من مساحة الضفة الغربية. وتبلغ التكلفة المقدرة لبناء الجدار بالكامل من 3 إلى 4 مليارات دولار.

رأي محكمة العدل الدولية

يتوغل الجدار في عمق الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية). وكان الأثر القانوني لهذا الطريق التوغلي، وليس الجدار في حد ذاته، هو موضوع الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 9 يوليو/تموز 2004.

وفي رأيها الاستشاري، أقرت محكمة العدل الدولية بأن إسرائيل "يحق لها، بل ومن واجبها، أن تتحرك لحماية أرواح مواطنيها [لكن] التدابير المتخَذة لا بد مع ذلك أن تبقى متفقة مع القانون الدولي الساري".[2] وذكرت محكمة العدل الدولية أن الأجزاء التي تمتد داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن نظام البوابات والتصاريح المرتبط بها، تخل بالالتزامات الإسرائيلية بموجب القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى وقف بناء الجدار "بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها"؛ وتفكيك الأجزاء التي أنشئت بالفعل؛ و"الإلغاء أو وقف السريان الفوري لجميع الإجراءات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بها". كما دعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى "تقديم تعويضات عن مصادرة وتدمير المنازل والمشروعات التجارية والحيازات الزراعية" و"إعادة الأراضي والبساتين وحقول الزيتون وغيرها من الممتلكات غير المنقولة التي تم الاستيلاء عليها". وألزمت المحكمة أيضاً الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن الجدار، وبالتأكد من امتثال إسرائيل للقانون الدولي. وعلى الرغم من أن هذا الرأي القانوني الاستشاري غير ملزم، إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت بأغلبية ساحقة في يوم 20 يوليو/تموز 2004 على القرار رقم ES-10/15 الذي يطالب إسرائيل بالامتثال لرأي محكمة العدل الدولية.

1 منذ عام 2004، انخفض عدد التفجيرات الانتحارية. وفي عام 2005، أعلنت الجماعات المسلحة الفلسطينية عن وقف التفجيرات الانتحارية في إسرائيل.

2 محكمة العدل الدولية، Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory، الرأي الاستشاري الصادر في 9 يوليو/تموز 2004. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لرأي محكمة العدل الدولية، الذي أخذ منه جميع هذه الاقتباسات، على www.icj-cij.org/docket/index.php?p1=3&p2=4&k=5a&case=131&code=mwp&p3=4.

3 عقب قرار الجمعية العامة رقم A/RES/ES-10/17 بتاريخ يناير/كانون الثاني 2007، أُنشئ سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (UNRoD) لتسجيل، في شكل وثائق، الأضرار الناشئة عن الجدار. ويتولى UNRoD تلقي ومعالجة ومراجعة مطالبات الناس الذين لحقت بهم أضرار مادية نتيجة وجود الجدار؛ وبحلول يونيو/حزيران 2009 كان قد تم جمع أكثر من 1500 استمارة مطالبة.

أثر الجدار على المناطق الحضرية

إن استمرار بناء الجدار داخل الضفة الغربية لا يتعارض مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية فحسب، وإنما له أيضاً تأثير إنساني مدمر على المدن والبلدات والقرى الفلسطينية. إذ يعتمد سكان الضفة الغربية على القدس الشرقية للحصول على الخدمات الطبية والتعليمية المتخصصة؛ وللعمل والعلاقات الاجتماعية والعائلية؛ وللعبادة في المسجد الأقصى والأماكن المقدسة المسيحية. وأصبح الجدار يشكل حداً فاصلاً بحكم الأمر الواقع، حيث قطع الروابط الدينية والاجتماعية والاقتصادية التاريخية بين القدس الشرقية وباقي الضفة الغربية. وأصبحت بيت لحم المجاورة معزولة عن القدس، الأمر الذي حد من إمكانية توسعها السكني والصناعي. وإذا استمرت عملية البناء كما هو مقرر في الجزء الغربي من المحافظة، فإن المناطق الريفية النائية ستكون معزولة، مما يزيد من صعوبة وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد المائية.[4]

سكان "منطقة التماس": العيش في منطقة مغلقة

إن إحدى العواقب المترتبة على ما وصفته محكمة العدل الدولية بـ"المسار المتعرج" للجدار هي أن حوالي 35000 فلسطيني من الضفة الغربية سيقعون بين الجدار والخط الأخضر، بالإضافة إلى أغلب الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية. ولا يزال نحو 10000 فلسطيني في شمال الضفة الغربية يعيشون في متاهة بيروقراطية واجتماعية منذ خمس سنوات، تحديداً منذ أعلنت المنطقة الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر منطقة مغلقة بأمر عسكري في أكتوبر/تشرين الأول 2003. إذ يُشترط على الفلسطينيين المقيمين في المنطقة المغلقة (أو "منطقة التماس") الحصول على تصاريح إقامة دائمة لمجرد البقاء في منازلهم، وهو شرط لا يُفرض على المستوطنين الإسرائيليين الذي يعيشون في المنطقة نفسها.

وبما أن محور حياتهم موجود على الجانب "الفلسطيني" من الجدار، فإن الأطفال والمرضى والعمال يضطرون إلى المرور عبر نقاط التفتيش للوصول إلى المدارس والمرافق الطبية وأماكن العمل، وكذلك للمحافظة على العلاقات الأسرية والاجتماعية. ودائماً ما تكون نقاط التفتيش مغلقة في الليل، مما يسبب مشاكل في حالات الطوارئ الطبية وللسيدات الحوامل، اللواتي غالباً ما يغادرن المنطقة قبل الولادة بأسابيع لضمان الحصول على الرعاية المناسبة. وتتأثر الحياة الاجتماعية والعائلية أيضاً، إذ يُطلب من كل من يريد زيارة أقاربه وأصدقائه الفلسطينيين في المنطقة المغلقة الحصول على تصريح زيارة، وهو أمر ليس باليسير.

> الجدار له تأثير مدمر على حياة الفلسطينيين

تصاريح الزيارة

إن عشرات الآلاف من المزارعين يملكون أراض وموارد مائية واقعة في المنطقة المغلقة بين الجدار والخط الأخضر؛ ومنذ إعلان المنطقة المغلقة في أكتوبر/تشرين الأول 2003 في شمال الضفة الغربية وهؤلاء المزارعون يحتاجون إلى استخراج تصاريح زيارة للوصول إلى أراضيهم. وللحصول على تصريح زيارة، يتعين على المتقدمين تلبية المتطلبات الأمنية اللازمة لجميع التصاريح الصادرة من إسرائيل، ويتعين عليهم أيضاً إثبات "علاقتهم بـالأرض" الواقعة في المنطقة المغلقة عن طريق تقديم، من جملة أوراق رسمية أخرى، وثيقة ملكية أو وثيقة ضريبية سارية. وهذا شرط مستحيل بالنسبة للكثير من فلسطينيي الضفة الغربية، وذلك لأن غالبية الأراضي لم تسجَل رسمياً وتم توارثها بالوسائل التقليدية التي لا تتطلب وثائق إرث رسمية. كما تتعارض هذه الشروط مع الممارسات الزراعية التقليدية، حيث تشارك الأسر الممتدة في الزراعة والحصاد والحفاظ على الأرض. ويعاقَب المزارعون المستأجرون والعمال الزراعيون الذين لا يملكون أرضاً من خلال نظام تصاريح يضع على عاتق مقدم الطلب عبء تقديم أدلة وثائقية على ملكيتهم للأرض.

وفي مسح أجرته الأمم المتحدة في عام 2007 شمل 67 من المجتمعات الريفية المتضررة في شمال الضفة الغربية، ذكر ممثلو القرى أن أقل من 20 في المائة من الذين كانوا يعملون في الأراضي في المنطقة المغلقة قبل اكتمال الجدار يتمكنون من الحصول على تصاريح.[5] وحتى في هذه الحالة لا يتم توزيع التصاريح بشكل عادل، حيث تحصل بعض العائلات على أكثر من تصريح، وتحصل عائلات أخرى على تصريح واحد - ولا تُمنح بالضرورة للشخص الأكثر صحة أو ملاءمة – في حين أن عائلات عديدة لا تحصل على أي تصريح على الإطلاق. ويُحجم أغلب الذين تقابَل طلباتهم بالرفض المتكرر عن التقديم مرة أخرى. كما أن فترة الصلاحية القصيرة للتصاريح – التي لا تزيد عموماً على ستة أشهر - تسفر عن بطالة قسرية للمزارعين في الفترة بين انتهاء صلاحية التصريح الحالي وتجديده (المأمول).

بوابات الجدار

بالنسبة للقلة المحظوظة التي تحصل على تصاريح زيارة، فإن الدخول والخروج يكون من خلال إحدى البوابات البالغ عددها نحو 60 بوابة والتي أقامتها السلطات الإسرائيلية على طول الجدار. ومن بين هذه البوابات، لا يُفتح سوى 12 منها على أساس يومي، وعموماً لفترات قصيرة في الصباح الباكر وفي فترة الظهيرة وبعد العصر. وهناك عشر بوابات أخرى تُفتح مرتين أو ثلاث مرات على مدار الأسبوع، وكذلك في موسم قطف الزيتون السنوي. ولا تفتح الغالبية العظمى من البوابات إلا خلال موسم قطف الزيتون نفسه، وهذا لا يكفي للأنشطة الأساسية التي تتم على مدار السنة كالحراثة والتقليم والتسميد ومكافحة الآفات والأعشاب الضارة. ولا يتوافق هذا النظام مع الزراعة المروية ومحاصيل الدفيئات، حيث يتطلب المحصول رعاية يومية حتى لا يقع فريسة للمرض والتعفن.

4 للاطلاع على تقييم لتأثير الجدار على إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الخدمات والمرافق الصحية والتعليمية والدينية والاقتصادية في القدس، انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities: East Jerusalem، التحديث رقم 7، يونيو/حزيران 2007. (www.ochaopt.org/documents/Jerusalem-30July2007.pdf). ولمزيد من المعلومات عن تأثير الجدار على محافظة بيت لحم، انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Shrinking Space: Urban Contraction and Rural Fragmentation in Bethlehem Governorate، مايو/أيار 2009

5 تقرير خاص أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)/وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): The Barrier Gate and Permit Regime Four Years On: Humanitarian Impact in the Northern West Bank، نوفمبر/تشرين الثاني 2007 (www.ochaopt.org/documents/OCHA_SpecialFocus_BarrierGates_2007_11.pdf). وتكرر هذا الرقم في دراسة متابعة أجريت على نفس المجتمعات في مايو/أيار-يونيو/حزيران 2008.

وتشكل بوابات الجدار بعضاً من نقاط التفتيش الأكثر تقييداً في الضفة الغربية. إذ يتعين على حاملي التصاريح الوقوف في طوابير لفحص أوراقهم وتفتيشهم شخصياً وتفتيش أغراضهم قبل أن يُسمح لهم بالعبور. وهناك قيود مفروضة على المركبات والمواد التي يُسمح لها بدخول المنطقة المغلقة. ولا يُمنح إلا عدد قليل من المزارعين، الذين يعتبرون زواراً، تصاريح مدتها 24 ساعة للبقاء في المنطقة المغلقة حتى صباح اليوم التالي، ويتعين عليهم مغادرة أراضيهم قبل أن تُغلق البوابة بعد العصر. ولتحقيق الاستفادة القصوى من الوقت المحدود المتاح، يضطر حاملو التصاريح إلى العمل في الصيف عندما تكون الشمس في أوجها، ويقفون في طوابير في الشتاء تحت جنح الظلام والبرد قبل فتح البوابة الأولى. ونظراً لأن البوابات تكون مغلقة وغير مزودة برجال أمن بين مواعيد الفتح الرسمية، يتعذر على المزارعين العودة فوراً إلى الجانب "الفلسطيني" في حالات الحوادث أو الطوارئ. كما يتضرر من ساعات الفتح أيضاً المزارعون "غير المتفرغين"، الذين كان من الممكن لهم في ظروف أخرى أن يعملوا في زراعة الأراضي العائلية المستأجرة بعد انتهاء عملهم من أجل الاستهلاك المنزلي أو زيادة دخلهم.

تقييد الوصول إلى الأراضي وسبل العيش

لقد أدت القيود المفروضة على توزيع تصاريح الزيارة وقلة عدد بوابات الجدار وساعات فتحها إلى تقلص حاد في الإنتاج الزراعي. فقد تم تفكيك الدفيئات الزراعية وتحويل الأراضي إلى زراعة المحاصيل التي لا تحتاج إلى عناية كبيرة وغير القابلة للتلف بسهولة ولكن أيضاً ذات القيمة المنخفضة مثل القمح. كما يعزل الجدار أراضي الرعي، مما يقوض سبل عيش الرعاة. وتتجلى علامات النزوح من المناطق الريفية - وهي من بين المخاوف التي حددتها محكمة العدل الدولية – حيث ينتقل الشباب، ولا سيما خريجي الجامعات، إلى مدن أخرى في الضفة الغربية أو يهاجرون خارج البلاد كلها. وفي يناير/كانون الثاني 2009، امتدت تسمية المنطقة المغلقة لتشمل رام الله والخليل وأجزاء من محافظات سلفيت وبيت لحم والقدس، الأمر الذي يثير المخاوف من تكرار تجربة المنطقة الشمالية في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

> بوابات الجدار تشكل بعضاً من نقاط التفتيش الأكثر تقييداً في الضفة الغربية

الطريق إلى الأمام

لقد اتخذت السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة خطوات إدارية لمعالجة بعض المخاوف الإنسانية المذكورة أعلاه. ففي شمال الضفة الغربية، أصبحت عدة بوابات لم تكن تعمل في الماضي إلا خلال موسم قطف الزيتون السنوي تُفتح الآن بشكل محدود على مدار الأسبوع، وذلك للسماح بممارسة أنشطة موسمية مثل الحراثة والتسميد. كما تُمنح تصاريح إضافية للأسر المزارعة خلال موسم قطف الزيتون. ومع ذلك، فقد أصبحت شروط حصول العمال الزراعيين على تصاريح زيارة أكثر صرامة على مر السنوات، مما يحد من عدد الفلسطينيين إجمالاً الذين يستطيعون زراعة أراضيهم. كما أن توسيع المنطقة المغلقة ونظام التصاريح ليشملان محافظات أخرى في الضفة الغربية في يناير/كانون الثاني 2009 يهدد بفرض المزيد من القيود على إمكانية الوصول إلى الأراضي في وسط الضفة الغربية وجنوبها.

وفيما يخص مسألة مسار الجدار، التي هي في صميم الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، قامت السلطات الإسرائيلية بإعادة توطين بعض مجتمعات المنطقة المغلقة في الجانب "الفلسطيني" من الجدار. لكن هذه التعديلات، التي تتفق مع القرارات الصادرة عن المحكمة الإسرائيلية العليا وليس مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، تترك أجزاء الجدار التي تم تحويل مسارها داخل الضفة الغربية، بدلاً من أن تسير بمحاذاة الخط الأخضر أو في إسرائيل. وعلى أي حال، فإن تأثير هذه التعديلات لا يُذكر مقارنة بالبناء المتوقع للجدار حول الكتل الاستيطانية الكبرى، وخاصة في "أصابع" قدوميم وآرئيل، وهو ما سيزيد من تجزئة محافظتي قلقيلية وسلفيت؛ وتطويق مستوطنة معاليه أدوميم، الأمر الذي سيفاقم مشكلة فصل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية؛ والبناء حول كتلة غوش عتصيون، الذي سيعزل المنطقة الحضرية في بيت لحم عن مناطقها الزراعية.

وفي حين أن إسرائيل عليها مسؤولية ضمان سلامة وأمن مواطنيها رداً على هجمات المسلحين الفلسطينيين، إلا أن ذلك لا بد أن يكون وفقاً للقانون الدولي ويجب ألا يسبب ضرراً طويل المدى للسكان الفلسطينيين المحليين. لذلك فإن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية قد دعا إسرائيل إلى وقف بناء الجدار، بما في ذلك الأجزاء الموجودة داخل القدس الشرقية وحولها، وتفكيك الأجزاء التي أنشئت بالفعل. ووفقاً للرأي الاستشاري، يجب على إسرائيل وقف جميع أعمال بناء الجدار وتفكيك الأجزاء التي بُنيت أو تغيير مسارها إلى الخط الأخضر. عندها فقط ستكون المجتمعات الحضرية والريفية الفلسطينية التي عزلها الجدار قادرة على ممارسة حقها في حرية التنقل وفي الحصول على العمل والتعليم والصحة ومستوى معيشي لائق. ومن شأن ذلك أن يضمن أيضاً عدم عزل أي أراض أو موارد مائية فلسطينية بين الجدار والخط الأخضر.

راي دولفين يعمل لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة متخصصاً في شؤون الجدار. وهو مؤلف كتاب The West Bank Wall: Unmaking Palestine (لندن: بلوتو برس، 2006). وبريده الإلكتروني هو: dolphin@un.org

غزة: التحديات والتكيف

رولف هولمبو، ممثل الدنمارك لدى السلطة الفلسطينية

لقد تعرضت غزة في السنوات الأخيرة لنوبات متكررة من الصراع. ففي عام 2006، شنت إسرائيل عملية عسكرية كبرى بعد اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. وفي عام 2007، وصلت حماس إلى السلطة بعد عام من تصاعد التوتر انتهى بحرب أهلية قصيرة مع منافستها فتح. وتجدّد التوتر بين حماس وإسرائيل ليؤدي إلى حرب غزة في ديسمبر/كانون الأول 2008 ويناير/كانون الأول

©Rolf Hombœ

أطفال في مركزحكومي لتعليم استخدام الكمبيوتر و الانترنت للشباب في وسط غزة

2009. وعلى الرغم من التوصل إلى وقف إطلاق نار هش بين الجانبين، فلا أحد يعتقد أن الصراع قد انتهى، والجميع يعرف أن المرة القادمة ستكون أسوأ. وفي الوقت نفسه، فقد أسفرت القيود التي فرضتها إسرائيل على الدخول والخروج وحركة البضائع والأفراد عن تدمير اقتصاد غزة. كما أدى هذا الحصار، ومعه النزاع الجوهري بين حركة فتح القومية وحركة حماس الإسلامية إلى تشجيع نمو التطرف الإسلامي. وبفعل هذا المزيج من عدم الاستقرار الخارجي والداخلي بدأ يتغير نسيج المجتمع في غزة، حيث أصبح الدين هو المعيار المطلق لأي نشاط عام أو خاص وتقلصت فرص الاختيار الفردي.

ويؤدي التحدي الذي تفرضه هذه الصراعات إلى زيادة صعوبة العمليات الإنسانية والإنمائية، وإضعاف محركي التنمية المجتمعية (الطبقات المتوسطة والقطاع الخاص)، والتدمير المادي للجهود الإنسانية والإنمائية. كما أنه يهدم الأساس اللازم للمشاركة في التنمية الذاتية، حيث يظل السكان منشغلين بمجرد تغطية نفقات المعيشة. لذا يتمثل التحدي في تكييف الجهود الإنسانية والإنمائية للتصدي لعمليات "إعاقة التنمية" في المجتمع.

مشروع واجه تحدي الحرب

منذ عام 1999 والدنمارك تنفذ مشروعاً للتنمية المحلية في غزة – ويسمى مشروع "دعم تطوير وإدارة البلديات" (SMDM). ويغطي هذا المشروع 11 من أصل 25 بلدية في غزة، وأربعة من أصل ثمانية مخيمات للاجئين في "المنطقة الوسطى" من غزة، بين مدينة غزة في الشمال وخان يونس في الجنوب. ويركز المشروع على تنمية قدرة البلديات على بناء وتحسين البنية التحتية المادية، وتحسين الإدارة المالية والتخطيط المالي، وكذلك المشاركة في تنمية المجتمع.

لكن العملية العسكرية الإسرائيلية في عام 2006 كانت ضربة قاصمة للمنطقة الوسطى. فقد دُمرت البنية التحتية الأساسية والمنازل. وكان على البلديات أن تستجيب للتحديات الفورية والقصيرة الأجل، فأصبح من الصعب عليها المشاركة في تحقيق أولويات التنمية. لذا كان المشروع أمام اختيارين: إما الانتظار إلى أن تتم تلبية الاحتياجات الفورية، أو التكيف من أجل تجسير الفجوة بين الضروريات قصيرة الأجل والتنمية طويلة الأجل. واختارت الدنمارك إنشاء "مشروع جانبي" سريع للمساعدة في الاستعادة الطارئة للخدمات العامة وفي إعادة تأهيل البنية التحتية العامة والخاصة، ولمساعدة البلديات على مواصلة أداء مهامها. وعلى غرار ذلك، استخدمت الدنمارك خلال حرب غزة في 2008-2009 موارد المشروع المالية لتنفيذ حزمة طارئة من المساعدات الإنسانية. ومن بين أمور أخرى، قدم المشروع الدعم لجناح الأطفال ووحدة العناية المركزة في مستشفى شهداء الأقصى، وهو المستشفى الوحيد في المنطقة الوسطى. وكان المستشفى يستقبل حالات تفوق طاقته بخمس إلى ست مرات، معظمهم من الأطفال، وكانت الإحالة إلى مستشفى الشفاء المكتظ بالمرضى في مدينة غزة محفوفة بالمخاطر. كما قدم المشروع أدوات وحيوانات وشتلات لمساعدة المزارعين في بلدية وادي غزة التي تعرضت لتدمير كبير لمساعدتهم على استعادة سبل كسب عيشهم.

مشروع يواجه تحدي الصراع الاجتماعي

إن الحكومة المحلية هي واحدة من ساحات القتال الرئيسية في الصراع بين حماس والسلطة الفلسطينية. وهناك ضغوط مكثفة على البلديات ومنظمات المجتمع المدني في غزة لكي تتماشى مع التوجه المجتمعي الجديد. وتعاني البلديات - وخاصة غير التابعة لحماس - من تراجع مستمر فيما تحتاج إليه من تمويل ودعم لأداء مهامها الرئيسية. وفي الوقت نفسه، فإن حماس نفسها تركز حالياً على توفير الخدمات الاجتماعية الشخصية والتشغيل الموجَّه للشباب والتوعية الدينية. وقد شهدت المنظمة زيادة ضخمة في قدرتها المالية. وبدأت البلديات تفقد أهميتها كجهات منتخَبة لتقديم

> الحكومة المحلية هي واحدة من ساحات القتال الرئيسية في الصراع بين حماس والسلطة الفلسطينية

الخدمات للسكان، بعدما أصبحت "الحكومة الموازية" المُسيَّسة التي تسيطر عليها حماس تتولى تدريجياً مهام هذه البلديات. وقد ازداد ضعف البلديات بسبب توجيه المانحين للاستجابات الطارئة من خلال منظمات خارجية، وفي حالات كثيرة عدم إشراكهم البلديات حتى في عملية صنع القرار. ولا توفر السلطة الفلسطينية ولا الجهات المانحة الدعم اللازم لتقديم الخدمات البلدية الأساسية، مثل المياه والكهرباء.

وفي ضوء هذه التغيرات، أصبح مشروع دعم تطوير وإدارة البلديات يركز بشكل أكبر بكثير على "تنمية المجتمع". والهدف من ذلك هو تعزيز الروابط الإيجابية بين البلديات والمواطنين من خلال تمكين البلديات من الاستجابة لأولويات السكان الناشئة. وإذا لم تستجب البلديات لهذه الأولويات، فإن "الهياكل الموازية" المُسيَّسة هي التي ستتولى ذلك، مما سيؤدي إلى تقويض البلديات في عيون السكان. وتشتمل تنمية المجتمع في هذا السياق على الأنشطة التي يتم تنفيذها من خلال وحدات الحكم المحلي بهدف تطوير البنية التحتية الاجتماعية والثقافية والمجتمعية، ودعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والمجتمعية، ومساعدة الأسر المحرومة اجتماعياً واقتصادياً (المعروفة باسم "الحالات الاجتماعية الصعبة" - SHC).

وغالباً ما تكون هذه الأنشطة صغيرة النطاق، حيث لا تتعدى تكلفتها 15000 دولار. وينصب تركيز هذه الأنشطة على التمكين: فالدعم يجب أن يتيح للسكان المحليين تنفيذ الأنشطة بأنفسهم، لا أن ينفذها لهم. وتعتبر ملكيتهم لهذه الأنشطة شرطاً أساسياً. وتعتمد جميع الأعمال على الجهود التطوعية للمواطنين (ففي غزة هناك تقليد قوي هو مشاركة المجتمع المحلي في هذا النوع من الأنشطة). وفي الحقيقة، فإن معظم الدعم المالي يُنفَق على شراء الأجهزة والمعدات والمواد التي تسمح للبلديات والجماعات المحلية بالمضي قدماً في المشروع. وقد مكن هذا الأمر البلديات من دعم إعادة تأهيل البنية التحتية المدمَرة، وتحسين المراكز الطبية، وإنشاء الحدائق العامة. وقد تبدو الحدائق العامة أولوية غريبة، ولكن لا يوجد سوى القليل من الأماكن الجميلة في غزة المحاصرة التي يمكن أن تجد فيها الأسر فرصة للاستجمام، ولذلك فهي تحظى بشعبية هائلة. ودائماً ما يطلب الناس إنشاء مرافق ترفيهية مثل النوادي الرياضية والمراكز الثقافية (وفيها مختبرات الحاسوب التي تتيح لهم الاتصال بالعالم الخارجي) والمكتبات. كما ركزت البلديات أنشطتها على النساء والشباب، حيث تواجه هاتان الفئتان تحديات خاصة: فحريات المرأة تتعرض لقيود، في حين أن الشباب يواجهون أعلى معدلات البطالة في غزة، وليس أمامهم خيارات أخرى غير الجريمة أو العمل المسلح أو الاستشهاد إذا أرادوا إعالة أسرهم. وهناك مجموعة واسعة من أنشطة التدريب المهني الصغيرة والموجهة التي تفتح للناس منافذ وفرصاً إضافية. كما أن إشراك السكان في حملات التوعية العامة حول القضايا ذات الاهتمام العام يتصدر قائمة الأولويات، بما في ذلك حملات توعية الأطفال بمخاطر الذخائر غير المنفجرة والسلوك البيئي السليم. وفي كثير من هذه المشروعات، تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً باعتبارها شركاء في التنفيذ.

وأخيراً، فإن هذا العمل يتيح للبلديات دعم الأسر أو الفئات المكافحة – ولا سيما الأسر الكبيرة التي يعاني فيها الأبوان من البطالة أو الفئات المحرومة نتيجة الحرب. وقد ركزت المساعدات على مساعدة النساء على المساهمة في إعالة أسرهن. وتعتمد تربية الدواجن والأرانب والنحل على استخدام الموارد المتاحة محلياً، كما أنها منتجات يسهل تسويقها. وتستطيع حزمة الدعم البسيطة أن توفر لأسرة مكونة من 12 فرداً حوالي 600-400 شيكل شهرياً - وهو في حالات كثيرة يشكل الدخل النقدي الوحيد الذي تتلقاه الأسرة. وتركز أنشطة أخرى على تحسين أوضاع معاقي الحرب أو المسنين. وفي هذه الحالة أيضاً تكون المنظمات غير الحكومية المحلية شركاء رئيسيين في تنفيذ هذا الدعم.

الاستنتاجات

إن أحد الدروس الرئيسية المستفادة من العمل الذي يقوم به مشروع "دعم تطوير وإدارة البلديات" هو أن الدعم الخارجي المقدَم للتخفيف من حدة الطوارئ الإنسانية لا بد أن يكون "مملوكاً" للحكومات والمجتمعات المحلية. فالمجتمعات المحلية دائماً ما تضعفها حالة الطوارئ في حد ذاتها؛ لذا ينبغي ألا تساهم الاستجابة في زيادة هذا الضعف. ويساعد إدماج جهود التخفيف من حدة الطوارئ في الجهود الإنسانية القائمة لتحقيق الاستقرار والتنمية على توفير الوقت وزيادة فعالية الاستجابة. ويؤدي تمكين الحكومة المحلية من لعب دور رئيسي (على سبيل المثال من خلال إشراك المجالس البلدية في صنع القرار، بدلاً من أن تتولى التنفيذ المباشر) إلى إعادة تمكين الحكومات المحلية في الأوضاع الصعبة وتحرير القدرات اللازمة للمشاركة مرة أخرى في الأنشطة الإنسانية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية عبر الزمان والمكان.

أما الدرس الثاني في سياق الدول الهشة فهو أن بناء علاقات قوية وديناميكية بين البلديات والمواطنين له أهمية في منظومة الحكم المحلي الديمقراطية بأكملها. لذلك تعتبر المشاركة البلدية/المحلية في تنمية المجتمع مكملة لجهود تحقيق الاستقرار وكذلك مشروعات التنمية، وينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من كليهما. وينبغي أن يكون التركيز الأساسي على العمل مع المجالس البلدية المنتخبة، باعتبارها الهيئة المركزية للعملية الديمقراطية المحلية، بطريقة لا تتيح للأحزاب السياسية الاستيلاء على الأنشطة.

ومن المتطلبات الرئيسية لتحقيق ذلك أن تكون البلديات العلمانية المنتخَبة قادرة على التعامل مع الاحتياجات الطارئة والأولويات الشعبية. فالاستجابة لحالات الطوارئ من خلال مؤسسات خارجية أو منظمات غير حكومية، وليس من خلال البلديات والمجالس البلدية مباشرة، قد تؤدي بسهولة إلى إضعاف الحكومة المحلية ومن ثم تمهيد الطريق عن غير قصد لظهور "حكومات موازية" مُسيَّسة. وقد تَبيَّن أن إنشاء هيكل قوي لصنع القرار، تستطيع المجتمعات المحلية من خلاله رفع مقترحاتها إلى المجالس البلدية، على سبيل المثال عن طريق عقد اجتماعات أو تقديم عرائض، وتتيح للمجالس القيام بالاستجابة واتخاذ القرارات ضمن إطار بسيط ومعترف به، يشكل عنصراً أساسياً في تعزيز العمليات الديمقراطية للحكومة المحلية.

ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال عدم إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الأنشطة المتفق عليها بين البلديات والمواطنين. والواقع أن مشاركة المنظمات غير الحكومية تكون في أحيان كثيرة مرغوباً فيها بشدة وضرورية، لأسباب ليس أقلها أن هذه المنظمات لديها القدرة على تنفيذ الأنشطة وأنها تعتمد على مبدأي العدالة والمسؤولية الاجتماعية. ففي تجربة "دعم تطوير وإدارة البلديات"، أقيمت شراكة مثمرة للغاية بين البلديات والسكان والمنظمات غير الحكومية المحلية، مما ساعد على تحقيق الملكية للبلديات/المجتمعات المحلية وتحقيق تنمية المجتمع المحلي بكفاءة وفعالية.

وهناك اعتبار أخير يتعلق بدور الجهات المانحة الخارجية. من الناحية المثالية، يجب على الجهة المانحة الابتعاد عن عملية صنع القرار في تنمية المجتمع المحلي وحصر نفسها في إنشاء الإطار الملائم لصنع القرار على المستوى المحلي (على سبيل المثال في المجالس البلدية) ولتخصيص الموارد. ومن المهم أيضاً أن تتولى البلديات/المجتمعات المحلية مسؤولية رصد المشروعات – لأن هذا جزء لا يتجزأ من "عملية الملكية". وهذا بالطبع لا يمنع مشاركة الجهات المانحة في العمليات أو الأنشطة، ما دامت الحكومة المحلية المنتخبة تحافظ على كونها الجهة المسؤولة. ويمكن لمشاركة الجهات المانحة أن تساهم في وجود درجة عالية من الفخر المحلي بإنجازات السكان، مما يساعد على تمكين المجتمعات المحلية ومنحها بعض الأمل في المستقبل. وعندما يتعلق الأمر بالمشاركة الخارجية، ينبغي أن تتبع الجهات المانحة مبدأ "الأقل هو أفضل".

إن القدرة على التكيف السريع من أجل دمج الاستجابات لحالات الطوارئ في جهود التنمية يمكن أن تسد الفجوة بين الاحتياجات الطارئة والتنموية. وفي غزة يشكل هذا الأمر أهمية بالغة. ويعتبر تعزيز الحكم المحلي وتحسين العلاقات الإيجابية بين وحدات الحكم المحلي (مثل البلديات أو المجالس القروية) والمواطنين من خلال "تنمية المجتمع المحلي" أحد السبل لمواجهة التحدي الذي يشكله الانقسام المجتمعي، ويمكن أن يكون وسيلة فعالة لحماية النظام الديمقراطية ككل.

رولف إم إتش بي هولمبو هو ممثل الدنمارك لدى السلطة الفلسطينية منذ عام 2005. وعنوان بريده الإلكتروني هو: rolhol@um.dk.

ديب: نهج جديد للحد من الفقر

رفيق المدهون، وإبراهيم الصوراني، وفانيسا فار، وحنا نخله، ودانيا درويش، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

إن جهود تعزيز التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تزداد صعوبة بسبب الصراع المستمر الذي يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية. وقد ساهمت الأزمة السياسية الممتدة في تدمير النسيج الاجتماعي وتدهور الفرص الاقتصادية لجميع الفلسطينيين، مما ألقى بالكثيرين في براثن الفقر أكثر من أي وقت مضى. وقد تسببت حرب عام 1948 والحربين الإقليميتين في عام 1967 وعام 1973، وانتفاضتي عام 1987 وعام 2000 والتوغل الإسرائيلي في غزة في الفترة 2008-2009 في حدوث نزوح متكرر وحولت الكثيرين إلى لاجئين طويلي الأجل. وفي السنوات الأخيرة، تعرضت الأراضي الفلسطينية للانقسام عقب الصراع الفلسطيني الداخلي، الذي أدى إلى قيام كيانين منفصلين إلى حد كبير، هما قطاع غزة والضفة الغربية.

© إبراهيم الصوراني، مارس/آذار 2009

صالح الحمص أثناء عمله في متجره الذي افتُتح حديثاً باسم "ورش إصلاح الغسالات" في رفح

ويعيش سكان الأراضي الفلسطينية في أوضاع اقتصادية ومعيشية متردية، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 43 في المائة من السكان الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر بأقل من 2.30 دولار في اليوم، ويعيش حوالي 15 في المائة منهم في فقر مدقع. وفي النصف الثاني من عام 2007، كان معدل البطالة 23 في المائة، ووصل معدل البطالة بين الشباب إلى 36 في المائة. وكانت أشد حالات البطالة موجودة في مخيمات اللاجئين وفي جنوب غزة.[1] والسبب الرئيسي في تفاقم حدة الفقر والبطالة هو "نظام الإغلاق" المستمر، الذي يقيد حركة الناس والتجارة في المناطق الفلسطينية وإلى داخل وخارج إسرائيل ومع الأسواق الأخرى.

إن واحداً وستين عاماً من الاحتلال قد وضعت الفلسطينيين تحت ضغط يكاد لا يطاق، فاضطر أغلبهم إلى إنفاق مدخراتهم وبيع ممتلكاتهم وخفض استهلاكهم الغذائي. واستجابةً لذلك أطلقت منظمات محلية ودولية تدخلات تنموية لمساعدة الناس على الحفاظ على استقلالهم الاقتصادي أو استعادته، لكن غالبية هذه التدخلات باءت بالفشل بسبب اتباعها نهج تنازلي. فقد تم استهداف الناس من خلال القطاعات أو المجموعات واستبعادهم من عملية التصميم وصنع القرار والتنفيذ، مما حرمهم من فرصة مناقشة مشاكلهم وكيفية حلها. على سبيل المثال، فإن برامج تمكين المرأة يتم تصميمها وتنفيذها دون دراسة ظروف الأفراد أو الأخذ بعين الاعتبار الموارد والفرص المتاحة فعلاً للمستفيدين من هذه البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت مثل هذه البرامج إلى تفاقم التفكك الأسري، لأن تركيزها على المرأة وبالتالي استبعاد الرجل (أو العكس في برامج أخرى) لا يعبر عن توافق أسري.

1 الأرقام مأخوذة من The Palestinian Economy and the Prospects for Its Recovery، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، رقم 1، ديسمبر/كانون الأول 2005.

تناقش هذه المقالة نهجاً تنموياً جديداً تم تصميمه خصيصاً للتعامل مع السياق الفلسطيني والتغلب على المشاكل طويلة المدى الناجمة عن الأزمة السياسية المطولة. وهذا النهج الجديد، الذي يهدف إلى مساعدة الأسر على الخروج من دائرة الفقر، يذهب إلى أبعد من تنفيذ تدخلات على شاكلة برامج التوظيف قصيرة الأمد والمشاريع القطاعية. و"نهج سبل العيش المستدامة" الذي يعتمد عليه هذا النهج الجديد هو عبارة عن استجابة ديناميكية تدعم تنمية الأسرة كوحدة واحدة.

> إن واحداً وستين عاماً من الاحتلال قد وضعت الفلسطينيين تحت ضغط يكاد لا يطاق

إطلاق برنامج "ديب"

في منتصف عام 2007، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) برنامجاً تجريبياً للأسر التي تعاني فقراً مزمناً في الأراضي الفلسطينية المحتلة: برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة (DEEP - ديب). ويعمل برنامج "ديب" على الدمج بين أنشطة شبكة الأمان الترويجية وخدمات التمويل متناهي الصغر وذلك لفتح المجال أمام الأسر الفقيرة للخروج من دائرة الفقر. ويشتمل البرنامج أيضاً على عنصر لبناء القدرات للمنظمات غير الحكومية الشريكة. والهدف من دمج هاتين الخدمتين هو مساعدة الأسر المحرومة على استخدام مرفق المنح للقيام أولاً بإنشاء البنية التحتية الاقتصادية اللازمة ثم بعد ذلك، من خلال الحصول على التمويل متناهي الصغر، السعي إلى تحقيق الاستدامة والاستقلالية الاقتصادية. ويستهدف

برنامج "ديب" أفقر الفقراء، أي الأشخاص الذين يقعون تحت خط الفقر المتفق عليه وطنياً، ويبدأ ذلك من خلال توفير شبكة أمان اجتماعي لهؤلاء الأشخاص لتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر المدقع والوصول إلى خط الفقر "العادي"، وهي النقطة التي يمكن عندها تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر.

وبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة (ديب) هو برنامج تجريبي مدته أربع سنوات ويموله البنك الإسلامي للتنمية وينفذه برنامج الأمم المتحدة للتنمية/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (PAPP) بالشراكة مع الحكومة الفلسطينية و16 من المنظمات غير الحكومية الشريكة في التنفيذ في الضفة الغربية وقطاع غزة. والهدف الشامل للمشروع هو تمكين 4000 أسرة فقيرة من الاستقلال الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تقديم الدعم لـ12000 أسرة فقيرة لتمكينها من الحصول على خدمات مالية من مؤسسات التمويل متناهي الصغر (MFIs).

ويكمن تفرُّد برنامج "ديب" في أن النهج الذي يركز على الأسرة يتيح لأفراد الأسرة مناقشة وتحديد أفضل السبل لإحراز تقدم نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي. ويتلقى العمال الميدانيون من المنظمات غير الحكومية الشريكة تدريباً على نُهج سبل العيش المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على أهمية إشراك الأسر المستفيدة في تصميم وتنفيذ وتقييم جميع التدخلات. كما أنه يتم تدريبهم على منح الأسر ما يكفي من الوقت لمناقشة احتياجاتهم وأولوياتهم وفقاً لما يصفه برنامج ديب بـ"الأسس الخمسة" (الإنسانية والطبيعية والمادية والمالية والاجتماعية)، وذلك استناداً إلى إطار سبل العيش المستدامة. وينظر برنامج ديب في القضايا المتشعبة مثل الاحتياجات المحددة لمختلف أفراد الأسرة: النساء والرجال والأطفال والشباب والمسنين والمعاقين. وتعد النساء، ولا سيما اللواتي يَعُلن أسرهن، أبرز المستفيدين من تركيز برنامج ديب على بناء القدرات والتمكين الاقتصادي. وتحظى منهجية برنامج ديب بتقدير كبير من الأسر المستفيدة لأنها تُشركهم في كل جانب من جوانب العملية وتُشعرهم بملكيتهم للتدخلات الرامية إلى مساعدتهم.

ويملك برنامج ديب نظاماً خاصاً للرصد والتقييم يدار من خلال قاعدة بيانات على الإنترنت. ويتم جمع المعلومات عن موارد الأسر وسبل عيشها وجهودها لتطوير أعمالها التجارية من خلال زيارات ميدانية واسعة تجريها المنظمات غير الحكومية الشريكة، وذلك للتأكد من الالتزام بأهداف البرنامج. وتحتفظ كل منظمة غير حكومية بسجل للتدخل، مع تقديم المساعدة الفنية مثل التدريب والاستشارات والدعم النفسي والاجتماعي والإحالة والاتصال الشبكي بمنظمات غير حكومية أخرى متخصصة تستطيع تقديم الخدمات الطبية أو المتعلقة بالصحة العقلية أو الاجتماعية.

ويواجه تنفيذ برنامج ديب في غزة الكثير من التحديات بسبب نظام الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل، ونقص المواد الخام، والزيادة السريعة في الأسعار، وعدم استقرار سعر الصرف. ولكن على الرغم من هذه القيود، بدأ برنامج ديب في غزة تنفيذ أكثر من 500 تدخل لصالح 950 أسرة. ومن المقرر أن يتضاعف هذا العدد خلال الأشهر القليلة المقبلة.

الناس يقررون

يمنح برنامج ديب الأسر المشاركة فيه الفرصة للاختيار من بين عدد من بدائل العمل، منها الزراعة والتجارة والصناعة والخدمات والتوظيف والتدريب. ويتم اتباع نهج كلي لفهم الأسرة من جميع الزوايا، حتى يتسنى تصميم التدخلات كحزمة واحدة على أساس ما تملكه الأسرة وما تحتاجه وما يجب عليها اتخاذه من وسائل لبلوغ أهدافها. ويُقدَم كل تدخل للأسرة في صورة منحة لمرة واحدة، بسقوف مالية مختلفة تتراوح بين 4000 دولار و8000 دولار تتحدد على أساس حجم الأسرة ونوع التدخل. وعادةً ما تتضمن التدخلات نشاطاً رئيسياً، إلى جانب نشاط داعم للحد من هامش المخاطرة.

دراسات حالة

نظراً لأن التدخلات تكون مصممة بشكل فردي، فإن برنامج ديب يستخدم مجموعة واسعة من النُهج. وفي أحد الأمثلة – وهو

بدأ برنامج ديب في غزة تنفيذ أكثر من 500 تدخل لصالح 950 أسرة

مشروع لتربية الأغنام - يحصل المستفيدون على عدد من النعاج الحوامل من سلالة معروفة بارتفاع إنتاجيتها، جنباً إلى جنب مع خدمات التطعيم والخدمات البيطرية لمدة ستة أشهر، وكذلك الأدوية والأعلاف الحيوانية. وتتضمن الحزمة كافة الدعم اللازم لمساعدة الأسرة على الحصول على دخل فوري، وفي الوقت نفسه عدم تحميلها أعباء مالية. وبعد انقضاء فترة الستة أشهر، يجب أن تكون الأسرة قادرة على مواصلة المشروع من دخلها الخاص.

ومن التدخلات الأخرى المثيرة للاهتمام إنشاء وحدة تعاونية لمعالجة الأغذية. ويقع هذا المشروع في مخيم المغازي للاجئين، وهو أحد أفقر المواقع في قطاع غزة. والمستفيدون من هذا المشروع هم مجموعة مؤلفة من 12 امرأة، كل منهن لديها أسرة مكونة من 5 أفراد إلى 12 فرداً ورب أسرة عاطل عن العمل. وأجريت دراسة جدوى وعملية تشاور، تأكد بعدها المحللون التابعون لبرنامج ديب من أن الوحدة ستكون نشاطاً جيداً لتوليد الدخل ومشروعاً تعاونياً لجميع النساء. وفي حين تولت المنظمة غير الحكومية الشريكة شراء الأجهزة والمعدات، تلقت النساء تدريباً متقدماً في الخبز. وبعد إنشاء الوحدة، قامت المنظمة غير الحكومية الشريكة بمساعدة المجموعة على إدارة المشروع، بما في ذلك إنشاء نظم مالية وإدارية. وفي الوقت الراهن، تنتج هذه الوحدة الكعك والحلويات والفطائر، وتوزعها على رياض الأطفال والمقاصف المدرسية والمتاجر المحلية في مخيم المغازي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤمن بأن المستفيدين يحتاجون إلى الدعم والاحترام بقدر ما يحتاجون إلى الطعام والنقو

وهناك مستفيد آخر، هو سمير الهمص، يدير ورشة لصيانة الغسالات. ونظراً لأن سمير كان يفتقر إلى الموارد الفنية والمالية والإدارية اللازمة لبدء المشروع، فقد عملت معه واحدة من المنظمات غير الحكومية الشريكة لبرنامج ديب لتأسيس ورشة صيانة في رفح. ومنذ ذلك الحين وهو يحصل على دخل ممتاز، حيث استطاع سمير تسجيل ابنته في الجامعة وادخار بعض المال مما أشعره عموماً بقدر أكبر بكثير من الأمان. ويقول سمير: "إن الدخل الذي تجنيه من عمل يديك أفضل بكثير من أي نوع

آخر من المال. فعندما تعمل يصبح مذاق كل شيء أفضل، إذ تستطيع أن ترسل أبناءك إلى المدرسة ولا تشعر بأنك متسول. لقد استعدت احترامي لذاتي." أما نعيمة الشنباري، فهي مستفيدة أخرى استطاعت تطوير فكرة مشروعها بدعم من منظمة غير حكومية شريكة لبرنامج ديب. وبدأت نعيمة بفتح بقالة صغيرة، واستطاعت تنمية المشروع حتى أصبح متجراً كبيراً. كما استعانت نعيمة، التي تدير مشروعها بمهارة كبيرة، بشقيقها ليعمل في المتجر براتب معقول. وهي تحصل على دخل كاف لإعالة أسرتها بل وقد بدأت حتى في ادخار بعض المال.

خاتمة

إن استراتيجية برنامج ديب المتمثلة في مساعدة الناس على اتخاذ قرار بشأن أفضل السبل لتلبية احتياجاتهم وعلى طرح الحلول وعلى الشعور بملكية مشاريعهم المدرة للدخل تشكل أداة تشاركية جديدة للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقوم هذه الشراكة على الثقة والاحترام المتبادلين بين جميع أصحاب المصلحة في برنامج ديب: إذ يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المنظمات غير الحكومية الشريكة له، ويعتمد شركاؤنا على الأسر، وتعتمد الأسر على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية. وهذا يعني أن جميع أصحاب المصلحة المعنيين يشعرون بالالتزام تجاه برنامجهم وبملكيتهم له. فقبل أن يصبحوا شركاء في برنامج ديب، لم يكن أفراد الأسر محرومين من الحصول على الدخل أو الغذاء أو المأوى فحسب، وإنما كانوا محرومين أيضاً من فرصة التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم في المشروعات الإنمائية. وقد استطاعوا من خلال برنامج ديب ليس فقط تحسين سبل عيشهم، وإنما بدأوا أيضاً ينظرون إلى أنفسهم بطريقة مختلفة، على أنهم يشكلون عوامل أساسية في تحقيق رفاهيتهم.

وقد ذكر أفراد الأسر المستفيدة بأنه على الرغم من أنهم يتلقون المساعدات الغذائية والنقدية منذ سنوات، إلا أنهم يشعرون بامتهان لإنسانيتهم في كل مرة يصطفون فيها لتلقي تلك المساعدات. لذا فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤمن بأنهم يحتاجون إلى الدعم والاحترام بقدر ما يحتاجون إلى الطعام والنقود. ولمساعدة هذه الأسر يتعين علينا أولاً مساعدتهم على التعبير عن أنفسهم. فنحن بحاجة إلى الاستماع إليهم وكسب ثقتهم فيما يقدم لهم من خدمات ومساعدتهم على فهم أن برنامج ديب سيؤدي إلى تمكينهم. إن ما يعانيه المحرومون من قهر يعود إلى عجزهم عن التعبير عن احتياجاتهم، فأصبح الكثيرون منهم محاصرين في ثقافة من الصمت. لذلك يحرص برنامج ديب على الإنصات باحترام للفقراء وعلى تصميم تدخلات تهدف إلى إثرائهم بطرق شتى.

رفيق المدهون هو منسق مشروع ديب في غزة. و**إبراهيم الصوراني** هو مساعد مشروع ديب في غزة، و**فانيسا فار** هي مستشارة الشؤون الجنسانية، و**حنا نخلة** هو منسق مِنَح المنظمات غير الحكومية الشريكة لبرنامج ديب، و**دانيا درويش** هي مسؤولة الاتصال لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني. يمكن إرسال المراسلات المتعلقة بهذه المقالة إلى: registry.papp@undp.org.

استخدام آلات التصوير لتعزيز الحماية والمساءلة في الأراضي المحتلة

ريسا زول، منظمة بتسيلم

لقد بدا يتزايد إدراك الجهات الفاعلة الإنسانية للاهمية الحاسمة لربط الجهود الإنسانية بقضايا حقوق الإنسان. وفي الأراضي المحتلة يتجلى هذا الترابط بوضوح. وتشكل السياسات الإسرائيلية التي تقيد الحركة داخل الضفة الغربية، وبين الضفة الغربية وإسرائيل، وبين غزة والمناطق الأخرى عاملاً أساسياً في ازدياد الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي لدى الفلسطينيين، وكذلك عدم حصولهم على العلاج الطبي الذي هم في أمس الحاجة إليه. كما أن عدم وجود آلية لمساءلة أفراد قوات الأمن الإسرائيلية – سواء على مستوى الفرد أو النظام ككل – هو أحد الأسباب المباشرة لارتفاع معدلات الوفيات والإصابات بين المدنيين.

ولمعالجة مشاكل حقوق الإنسان التي تتداخل مع المشاكل الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضعت منظمة بتسيلم مبادرة جديدة وسريعة النمو: توزيع عدد من آلات التصوير على بعض الأسر الفلسطينية المقيمة في المناطق التي يشتد فيها الصراع، وتدريب المشاركين ليكونوا عوامل للحماية والتغيير. ومع وجود 150 آلة تصوير استطاعت منظمة بتسيلم توزيعها حتى الآن، تم لفت انتباه الرأي العام الإسرائيلي والدولي إلى الواقع القاسي للحياة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي، فاصبحت هذه المبادرة بمثابة اداة للحماية والردع والمساءلة.

"الأعمال التصويرية" لمنظمة بتسيلم

في يونيو/حزيران عام 2008، استطاعت منى نواجعه، التي حصلت على آلة تصوير وتدريب على استخدامها من منظمة بتسيلم، تصوير لقطات لأربعة مستوطنين ملثّمين وهم يعتدون على ثلاثة من أفراد عائلة النواجعه باستخدام الهراوات أثناء رعيهم لمواشيهم على قطعة أرض فلسطينية خاصة جنوب مستوطنة سوسيا، الواقعة في تلال الخليل الجنوبية. وقد نشرت منظمة بتسيلم هذه اللقطات، مما تسبب في طوفان من الدعاية التي أدت إلى اعتقال ثلاثة من المعتدين. ولولا هذا الدليل المصوَّر، لظل أفراد عائلة النواجعه ضحايا عاجزين لا يستطيعون مواصلة كسب رزقهم خوفاً من التعرض لاعتداءات أخرى. وقد أصبحت مثل هذه الاعتداءات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي طالما ظلت غير مرئية تحتل الصفحات الأولى للصحف؛ فقد حصلت حادثة سوسيا مثلاً على تغطية إعلامية واسعة سواء في إسرائيل أو على المستوى الدولي، بما في ذلك في صحيفة نيويورك تايمز وقناة البي بي سي. ولم يعد

بإمكان وكالات تنفيذ القانون الإسرائيلية، بعد مواجهتها بأدلة مصورة وقاطعة، أن تتجاهل الشكاوى الفلسطينية باعتبار أنها لا تستند إلى أساس من الصحة. إذ قال كبير العائلة خالد نواجعه البالغ من العمر 61 عاماً: "إن السلاح الوحيد الذي نملكه هو وسائل الإعلام". ويعبر هذا التعليق عن مدى التمكين الذي يمكن أن تحققه آلات التصوير: فلم يعد لزاماً على الفلسطينيين أن يقفوا موقف المتفرج، وإنما يمكنهم استخدام التكنولوجيا الجديدة التي وفرتها لهم منظمة بتسيلم لاتخاذ موقف فعال وغير عنيف.

كما استحوذ مقطع آخر مصور على اهتمام إعلامي واسع وأدى إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن حادثة وقعت في قرية نعلين الفلسطينية في يوليو/تموز 2008. إذ كانت منظمة بتسيلم قد بثت لقطات تظهر جندياً إسرائيلياً وهو يطلق رصاصة فولاذية مغطاة بالمطاط من مسافة قريبة جداً على معتقل فلسطيني مقيد اليدين ومعصوب العينين بينما كان مقدم في الجيش الإسرائيلي ممسكاً به لتثبيته في مكانه. ويُظهر المقطع المصور الجندي وهو يصوب سلاحه إلى أرجل الشاب الفلسطيني أشرف أبو رحمة، 27 عاماً، من مسافة حوالي متر ونصف. وكانت فتاة فلسطينية قد صورت الواقعة من منزلها في القرية. وحصلت منظمة بتسيلم على المقطع وأرسلت نسخة منه على الفور إلى وحدة التحقيق في الشرطة العسكرية، مطالبة بتقديم الجندي إلى العدالة. كما طالبت منظمة بتسيلم بإجراء تحقيق في تورط الضابط الذي كان ممسكاً بالمعتقل. وتم توجيه الاتهام إلى كل من الجندي والضابط كنتيجة مباشرة للدليل القاطع على حدوث الواقعة.

© إدارة المقطع المصورة في منظمة بتسيلم

جندي إسرائيلي يطلق رصاصة مطاطية على معتقل فلسطيني، نعلين، يوليو/تموز 2008

وقد أدى وجود آلات التصوير في أيدي الفلسطينيين المدربين إلى تمكين منظمة بتسيلم من جمع واستخدام لقطات توثق مختلف انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على حياة الفلسطينيين اليومية. كما أن الأدلة على حدوث انتهاكات متكررة يفند المزاعم الإسرائيلية بأنها حوادث فردية، ويرسم صورة واضحة لحدوث انتهاكات ثابتة ومنهجية أوجدت الوضع الإنساني الراهن في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الردع والمساءلة والحماية

لقد وزعت منظمة بتسيلم آلات التصوير الـ150 في مناطق حضرية وريفية، وفي مناطق سكنية قريبة من نقاط التفتيش والقواعد العسكرية، وفي بعض مخيمات اللاجئين المختارة. ويتم نقل آلات التصوير بصفة دورية إلى مناطق مختلفة وفقاً لشدة الأحداث والصراعات. ويعد استخدام آلات التصوير وسيلة فعالة للغاية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة التي تحدث في الأراضي المحتلة، مما يجعلها بمثابة حافز للتغيير بين صناع القرار والرأي العام الإسرائيلي. ويقدم إنتاج وتوزيع مشاهد مباشرة مصورة إسهاماً كبيراً في الجهود التي تبذلها منظمة بتسيلم لجذب اهتمام صناع السياسة ووسائل الإعلام وأفراد الشعب – مما يوفر أدلة قاطعة ودامغة على الآثار التي تخلفها السياسات والممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

وكان لهذا المشروع ايضا اثار بعيدة المدى داخل المجتمع الفلسطيني. فبعد تسلحهم بآلات تصوير الفيديو والتدريب المكثف على استخدامها، لم يعد المشاركون في هذا المشروع ضحايا. فآلات التصوير تمكن مستخدميها من اتخاذ إجراءات للدفاع عن أنفسهم. ومن الأمثلة على ذلك أن صبي في الخامسة عشرة من بلدة نعلين، كان في الماضي يلقي الحجارة ويلجأ إلى العنف اعتقاداً منه بأنها الطريقة الوحيدة لتغيير وضعه البائس، أصبح الآن يحمل آلة تصوير الفيديو خاصته ليتحول إلى صحفي ماهر في تصوير الأحداث. ويوضح ذلك قائلاً أن "الناس في الخارج يستطيعون رؤية ما يحدث هنا"، مما يبعث الأمل في التغيير والتحسن. ويمكن تحقيق فهم أفضل لنظرة الفلسطينيين إلى قوة آلات التصوير كمصدر للحماية من خلال إصرار رجل فلسطيني مسن من تلال الخليل الجنوبية على عدم التخلي عن آلة التصوير خاصته على الرغم من أنها كانت مكسورة: حيث قال، لا يهمني إن كانت مكسورة أو غير مكسورة، فآلة التصوير هي سلاحه الوحيد للدفاع عن نفسه.

ويساعد وجود آلات التصوير على ردع العنف في العديد من الحالات التي يدرك فيها المستوطنون اليهود وأفراد قوات الأمن أنه يتم تصويرهم. ويوضح مشروع التصوير بالفيديو أن آلات التصوير تستطيع منع تصاعد الأوضاع نظراً لخوف المستوطنين والجنود من التعرض للمساءلة. ففي العديد من لقطات الفيديو، شوهد أفراد يغطون وجوههم أو يغادرون المكان عند رؤيتهم آلات التصوير. وتحرص الأسر الفلسطينية التي تعيش بجوار المستوطنات الإسرائيلية على عدم مغادرة المنزل دون أخذ آلات التصوير معها: فهي بمثابة حماية للفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في المجال الإنساني على حد سواء.

ومن خلال هذا المشروع، استطاعت منظمة بتسيلم تحقيق تقدم أيضاً في تشجيع المزيد من المساءلة من خلال إجبار الجيش والشرطة على فتح تحقيقات في حوادث معينة. وفي الضفة الغربية، يمكن أن تؤدي العقبات البيروقراطية إلى منع الضحايا الذين تعرضوا لاعتداءات من المستوطنين أو الجنود من تقديم

شكاوى. وعلى مدى السنة الماضية، ازداد استخدام مشاهد الفيديو لإجبار الجيش والشرطة على فتح تحقيقات أو الفصل العادل في الدعاوى الفلسطينية التي كان يتم رفضها في السابق. وقد تسببت اللقطات المصورة للعنف من جانب المستوطنين والجنود في إثارة مناقشات عامة على نطاق واسع حول سيادة القانون.

كما نجحت منظمة بتسيلم في بث مواد المشروع على شبكات إخبارية رئيسية إسرائيلية ودولية، مما كشف للجمهور في جميع أنحاء العالم لقطات لم تشاهَد من قبل. وفي حين أن المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في المجال الإنساني طالما اعتمدوا على النداءات الأخلاقية لتوجيه اهتمام وسائل الإعلام إلى القضايا الملحة، فإن منظمة بتسيلم تعد الآن مصدراً للمواد الموضوعية وذات الجودة العالية لمراسلي التليفزيون وصانعي الأفلام وحتى للمدونين.

وأخيراً، فقد نجحت المبادرة كذلك في تمكين الأفراد والمجتمعات، وبخاصة النساء والشباب، الذين كانوا أول من تدرب على استخدام آلات التصوير. وأصبحت الأسر التي كانت معزولة في السابق تشارك الآن في اجتماعات الدعم الدورية، وتم تطوير بعض الشبكات المجتمعية. وتشاهد الأسر المحاصَرة حالياً المشاهد التي التقطوها على قنوات التليفزيون المحلية والدولية. وكامتداد للجهود التي تبذلها منظمة بتسيلم لعمل توثيق مصور للأحداث كأداة دائمة للمجتمع الفلسطيني، يتم تدريب الفلسطينيين على كيفية مراجعة المشاهد المصورة وتحديد المواد الصالحة للاستخدام، مما يساعد الأسر على العمل كمدافعين مستقلين.

وتتمثل رسالة مسؤولي تنفيذ القانون في جميع أنحاء العالم في خدمة الشعوب وحمايتها، وهي رسالة تنقضها قوات الأمن الإسرائيلية فيما يتعلق بالفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تحرك الفلسطينيون المسلحون بآلات التصوير والمدربون على استخدامها وعلى أساليب التوثيق لسد الفجوة التي أوجدها هذا النقض، ونجحوا في لفت انتباه وكالات تنفيذ القانون والرأي العام إلى هذه الانتهاكات للحقوق. ومن خلال تجميع مجموعة قوية من الأدلة المادية التي تلقي الضوء على آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية، هناك أمل في أن يحدث تغير في سياق حقوق الإنسان والسياق الإنساني في الأراضي المحتلة.

ريسا زول هي مديرة العلاقات الدولية في منظمة بتسيلم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

الحماية المجتمعية للأطفال في قطاع غزة

دومينيك سباراديلا، منظمة إنقاذ الطفولة

إن قطاع غزة هو أحد أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، حيث يتركز 1.5 مليون نسمة في مساحة لا تتعدى 365 كيلومتراً مربعاً. ويشكل الأطفال دون سن الثامنة عشر نصف هذا العدد، و69 في المائة منهم من اللاجئين. وقد كان للعنف تأثير مروع على أطفال غزة. ففي الفترة بين عامي 2000 و2008، لقي أكثر من 600 طفل مصرعهم في أعمال العنف المتعلقة بالصراعات؛ وقتل نحو 300 طفل آخرين في الهجوم العسكري المسمى "الرصاص المصبوب" الذي شنته إسرائيل في ديسمبر/كانون الأول 2008 ويناير/كانون الثاني 2009،[2] والذي تَسبَب في تشريد نحو 50000 شخص

حماية الأطفال في غزة

منذ عام 2006 وقد نفذت منظمة إنقاذ الطفولة وشركاؤها عدداً من عمليات التقييم التشاركية النوعية في قرى بيت لاهيا وبيت حانون وجباليا والشجاعية والبريج والمغازي والقرارة والخزاعة والشوكة. وكان الهدف الرئيسي من هذا العمل هو تحديد المخاطر الناشئة التي تهدد حماية الأطفال نتيجة العنف المسلح في غزة وتأثيره على حياة الأطفال. كما حددت عمليات التقييم الوسائل التقليدية التي يتبعها الآباء والأمهات وغيرهم من مقدمي الرعاية لحماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة والإهمال والاستغلال.

ومن خلال عملية تشاركية، حدد الأطفال مخاطر الحماية الرئيسية التي يواجهونها في البيت والمدرسة والمجتمع الأوسع. وتم استخدام أداتين رئيسيتين تعتمدان على مشاركة الأطفال هما: خريطة حماية الأطفال ومصفوفة المخاطر التي تهدد حماية الأطفال وترتيبها. في البداية قام الأطفال بالرسم على خرائط قراهم ما اعتبروها المخاطر اليومية التي يواجهونها، ثم إنشاء قائمة بجميع مخاطر الحماية التي حُددت على الخريطة ووضعها في مصفوفة وترتيبها، ثم بعد ذلك مناقشة الأسباب والاستجابات الممكنة.

وذكر معظم الأطفال أن العنف المنزلي قد تزايد، وأشاروا إلى أن آباءهم وأمهاتهم أصبحوا أكثر عصبية وأكثر عنفاً تجاههم كلما أساءوا التصرف أو عصوا أوامرهم. وقد أرجعوا ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها أسرهم. فقد أدت البطالة وفقدان فرص العمل إلى وجود ضائقة اقتصادية وإحباط داخل الأسر، والذي يزداد التعبير عنه في شكل عنف لفظي وجسدي ضد الأطفال والنساء.

كما أشار الأطفال إلى أن العنف بين أقرانهم، سواء في شكل بلطجة أو مشاجرات، قد أصبح أكثر شيوعاً. وخلال المناقشات، ذكر الأطفال أن كل طفل قد انضم إلى "عصابة" كوسيلة للدفاع عن النفس. وذكر الأطفال أن مثلهم الأعلى هو المقاتل الفلسطيني لأنه "هو الوحيد الذي يفعل شيئاً لحمايتنا من الحرب والاحتلال". وأضاف الأطفال أنهم يعتقدون أن لا أحد يهتم بحمايتهم، وأن المعلمين والمنظمات المحلية والسياسيين لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية.

> معظم الأطفال قالوا إن العنف المنزلي قد تزايد

وقد نوقشت نتائج هذه المشاورات مع أولياء الأمور، والمعلمين، وغيرهم من العاملين في المدارس، والعاملين في مجال الصحة، والقادة الدينيين، ورؤساء الأسر الممتدة، وموظفي

1 انظر الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، فرع فلسطين، http://www.dci-pal.org.

البلديات، وغيرهم من المهنيين، مثل ضباط الشرطة والأطباء وأساتذة الجامعات ومديري الشركات وأعضاء منظمات المجتمع المحلي. وعلى الرغم من أن معظم الكبار قد فوجئوا بإجابات الأطفال، إلا أنهم وافقوا على ما قالوه. فقد أوضح الكبار أن دورهم كآباء وأمهات ومقدمي رعاية قد ازداد صعوبة بعدما أصبح أطفالهم أكثر تمرداً وعصياناً وأصبح من الصعب السيطرة عليهم. وذكر الآباء والأمهات أنه بسبب قلة دخلهم وعجزهم عن منع تكرار حدوث العنف، فإن أبناءهم لم يعدوا يحترمونهم أو لم يعدوا يعتقدون أنهم قادرون على حمايتهم. وشعر الآباء والأمهات وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي بأن الخصومات السياسية قد خلقت أيضاً توترات بل حتى صراعات داخل المجتمعات المحلية. كما أشار الآباء والأمهات إلى شعورهم بالعزلة والعجز، وكان تعريفهم لمصطلح "حماية الأطفال" هو توفير الأمن، وإتاحة الحصول على الخدمات مثل الصحة والتعليم، وإنهاء الاحتلال، ووجود فرص عمل لضمان حصول الأطفال على المأكل والملبس وغيرهما من الضروريات. وفي الوقت نفسه، اعترف مقدمو الرعاية بوجود ارتفاع في معدل العنف ضد الأطفال، وبإدراكهم للآثار السلبية للإيذاء الجسدي واللفظي على نمو الطفل.

© منظمة إنقاذ الطفولة

طفل فلسطيني في غزة

دعم الحماية المجتمعية للأطفال

عقب هذه المشاورات، بدأت منظمة إنقاذ الطفولة في السويد وشريكها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (PCDCR) في تقديم الدعم لجماعات المجتمع المحلي المعنية بحماية الأطفال في ثلاث قرى في جنوب قطاع غزة، هي قرية الشوكة والخزاعة والقرارة[2]. وقد وقع الاختيار على هذه المجتمعات، التي تقع على طول الحدود الشرقية للقطاع، لأنها تضررت بشدة من النزاع المسلح. وكان المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للأسر الموجودة في هذه المجتمعات هو الزراعة والعمل في المهن اليدوية في إسرائيل، ولكن منذ عام 2005 لم يعد مسموحاً للعمال الفلسطينيين بالدخول إلى إسرائيل للعمل. وفي الوقت نفسه، أدى احتدام الصراع منذ عام 2006 إلى قيام الجيش الإسرائيلي بتدمير بساتين الحمضيات والأراضي الزراعية. وكان لمنظمة إنقاذ الطفولة والمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات وجود بالفعل في المواقع الثلاثة المستهدفة وكانت العلاقات الجيدة التي تتمتع بها الوكالة مع هذه المجتمعات لها دور في اختيار المواقع.

وبدعم من منظمة إنقاذ الطفولة والمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات تم تشكيل لجنة لحماية الأطفال في كل مجتمع من المجتمعات المحلية، وشارك في هذه اللجان افراد مؤثرون في المجتمع وممثلون من منظمات المجتمع المحلي والعيادات الصحية الأولية والمدارس والشرطة وكذلك القادة الدينيون. وعقب جلسة لتوليد الأفكار ركزت على أسباب العنف ضد الأطفال، سلطت اللجان الضوء على ضرورة التدخل في البيئة المنزلية والمدرسية والخاصة بالأقران من خلال رفع الوعي وبناء القدرات، وذلك عن طريق إنشاء نظام مراقبة للكشف عن الأطفال المعرضين للخطر أو المتضررين بالفعل من العنف، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء آلية للإحالة. وتم اختيار مجموعة من الشباب لتدريبهم على رفع الوعي بحقوق الأطفال والمخاطر المتعلقة بحماية الأطفال والتأثير السلبي للعنف والإيذاء والإهمال والاستغلال على تطورهم المعرفي والعاطفي والجسدي. بالإضافة إلى ذلك، فقد طلب من الأطفال في المجتمعات الثلاثة، الذين حصلوا على دعم من أعضاء لجان حماية الأطفال، تحديد الأفراد محل الثقة في المجتمع حتى يعملوا كنقاط اتصال لتلقي بلاغات الأطفال ومعرفة مخاوفهم وتقديم النصح والإرشاد لهم. كما أنشئت آليات للإحالة تربط اللجان بالعيادات الصحية والمدارس ومنظمات أخرى لأغراض الإحالة ولتعزيز التنسيق بين مقدمي الرعاية ومقدمي الخدمات.

وقد أُنشئت داخل كل لجنة لجنتان فرعيتان، تتكون إحداهما من الآباء والأخرى من العاملين في المجتمع المحلي. وتتولى اللجان الفرعية التي تضم الآباء مسؤولية التوسط بين الطلاب والمعلمين والآباء (حيث جرت العادة أن يكون الآباء مسؤولين عن تعليم الأطفال)، عن طريق التدخل مثلاً في حالات الصراع أو عند تسرب أحد الأطفال من المدرسة. أما اللجان الفرعية التي تضم العاملين في المجتمع المحلي فهي مسؤولة عن إدارة الحالات وتشكل نقاط اتصال للأطفال والآباء والأمهات باستخدام آليات الإحالة.

> اللجان الفرعية اتفقت على تطوير وتجريب خطط للتأهب للطوارئ في المجتمعات المحلية

2 وضعت منظمة إنقاذ الطفولة تعريفاً لجماعة المجتمع المحلي المعنية بحماية الأطفال بأنها "مجموعة من الأشخاص، الذين غالباً ما يكونون من المتطوعين، تهدف إلى ضمان توفير الحماية والرعاية للأطفال الذين يعيشون في القرى أو الأحياء الحضرية أو غيرها من المجتمعات، مثل مخيمات النازحين داخلياً أو المستوطنات المؤقتة أو السكان المهاجرين ... كما تستطيع جماعات المجتمع المحلي المعنية بحماية الأطفال التواصل مع الآليات الموجودة على مستوى المقاطعة أو المحافظة". منظمة إنقاذ الطفولة، An Inter-agency, Multi-country Assessment of Community Based Child Protection Groups، ورقة غير محررة.

وعقب عملية الرصاص المصبوب في أوائل عام 2009، أجرت لجان حماية الأطفال تقييماً جديداً. وأبرز هذا التقييم الحاجة إلى تعزيز قدرة الأسر على حماية أفرادها خلال حالات الطوارئ، ودعم اللجان الفرعية لتحديد الأطفال والكبار المتضررين نفسياً من الصراع. ولا يزال الكثير من الأسر يعيشون على مقربة من الحدود الإسرائيلية، لكنهم يتركون منازلهم كل ليلة للمبيت مع أقاربهم في القرى أو في غيرها من الأماكن التي تُعتبر أكثر أماناً. وأعرب جميع الأطفال والكبار الذين أجريت معهم مقابلات أثناء التقييم عن شعورهم المستمر بانعدام الأمن والعجز، وكذلك عن حاجتهم الملحة إلى تطوير استراتيجيات لضمان إمكانية لجوء الأطفال والنساء على الأقل إلى مأوى آمن.

واستجابةً للاحتياجات التي أعرب عنها الأطفال والكبار، اتفقت اللجان الفرعية على تطوير وتجريب خطط للتأهب للطوارئ في المجتمعات المحلية. وقدِمت تعهدات بإشراك جميع أعضاء المجتمع المحلي بفعالية في تحديد مخاطر الحماية الرئيسية والحلول الممكنة، وبتحديد واستخدام الموارد المتاحة في مجتمعاتهم، وبإشراك منظمات وطنية ودولية أخرى عاملة في المجال الإنساني. وبعد ذلك أنشئت لجان فرعية لحالات الطوارئ تلقت التدريب على وضع خطط التأهب للطوارئ والاستجابة للطوارئ، عن طريق منظمة إنقاذ الطفولة وشريكها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات. وحددت اللجان الفرعية ثلاثة سيناريوهات رئيسية يجب على المجتمعات التأهب لها: الصراعات والفيضانات والأوبئة. وفي ضوء ذلك، وضعت اللجان الفرعية خطة لضمان تأهب كل فرد في المجتمع وحمايته، مع التركيز بصفة خاصة على الأفراد الأكثر ضعفاً، بمن فيهم الأطفال.

وتسمح هذه الخطط، التي تتشابه إلى حد كبير في اللجان الثلاث، بمزيد من بناء قدرات جهات الاتصال المجتمعية فيما يتعلق بتقديم الرعاية الصحية الأولية، وتوزيع أدوات الإسعافات الأولية، وإنشاء شبكات معلومات واتصالات، ووضع خطط لإخلاء المدارس والخدمات العامة الأخرى، وإنشاء آليات التتبُّع للم شمل الأسر المشتتة، وتقديم الرعاية للأطفال الأيتام والذين انفصلوا عن أبويهم أو عن مقدمي الرعاية الرئيسيين. وفي المستقبل القريب، ستتم مناقشة خطة الطوارئ مع منظمات مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ولجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني واليونيسيف ومنظمة تحالف إنقاذ الطفولة ومنظمات وطنية. وينبغي إشراك الأطفال مشاركة نشطة، مع توفير أدوات بناء القدرات في مجالات مثل الإسعافات الأولية والحد من مخاطر الكوارث والتوعية بمخاطر الألغام. وقد أنشئت لجان فرعية للأطفال في كل مجتمع محلي لزيادة مشاركة الأطفال في عملية صنع القرار داخل لجان حماية الأطفال، ولتحسين التواصل بين الأطفال وصناع القرار، ولضمان اتباع نهج محبب للأطفال في التعامل مع القضايا المتعلقة بالحماية. ومن السابق لأوانه تقييم تأثير لجان حماية الأطفال والأنشطة التي تم تنفيذها من حيث انخفاض معدلات العنف والإيذاء والإهمال والاستغلال. ومع ذلك، فإن المراقبة المستمرة تشير إلى أن هذه اللجان قد نجحت في تشجيع وتيسير المزيد من النقاش المفتوح حول المخاطر التي تهدد حماية الأطفال وحقوق الأطفال ومسؤوليات الحكومة ومقدمي الرعاية وغيرهم من حاملي المسؤولية، وكذلك في مساعدة الأسر والمجتمعات على حماية أطفالها. ومن الأمثلة على ذلك المشاركة النشطة للقادة الدينيين في أنشطة رفع الوعي كمناقشة أهمية احترام حقوق الأطفال في خطبة صلاة الجمعة، والمشاركة المنتظمة للمهنيين من المجتمعات الثلاثة في الاجتماعات الفردية لإدارة الحالات وفي وضع خطط التأهب للطوارئ.

الخاتمة: الخطوات الأولى

إن الأعمال المشار إليها هنا لا تشكل سوى خطوة أولى نحو إنشاء آلية مفيدة وفعالة لحماية الأطفال في قطاع غزة. ولكي تكون جماعات المجتمع المحلي فعالة، هناك حاجة إلى دمجها وتنسيقها مع النظام الوطني لحماية الأطفال على جميع المستويات. ولكن لم يُنشأ حتى الآن في قطاع غزة نظام وطني لحماية الأطفال، حيث لا توجد إجراءات حكومية تهدف إلى منع واكتشاف ومواجهة العنف ضد الأطفال. وقد تعرضت الخدمات القضائية وخدمات الرعاية لإعاقة بالغة، وهو ما يعني أن المجتمع المدني أصبح الجهة الرئيسية التي تسعى إلى دعم حماية الأطفال من خلال رفع الوعي لدى الأسر والأطفال بحقوق الأطفال واستراتيجيات حمايتهم، وتوفير الخدمات، ومراقبة حقوق الأطفال، والدعوة إلى حماية الطفل بالتعاون مع الجهات الفاعلة على المستوى الوطني والدولي. ولكن هناك نقص واضح في التنسيق الفعال بين المنظمات المحلية التي تقدم الدعم للأطفال والكبار، ونتيجة لذلك، لم يوضع حتى الآن نظام فعال للإحالة، ولا تتوفر أي بيانات موثوق بها عن انتهاكات حقوق الأطفال.

تؤمن منظمة إنقاذ الطفولة والمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بأنه، من أجل تحقيق تغييرات دائمة في حياة الأطفال، يجب دعم وتعزيز اللجان المجتمعية لحماية الأطفال على المدى الطويل. لذلك فإن ضمان حماية حقوق الأطفال لا يتطلب فقط إنشاء آليات مجتمعية للوقاية والاستجابة، وإنما يتطلب أيضاً إحداث تغييرات في مواقف وممارسات الأفراد والمجتمعات. وقد أعطى المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات الأولوية لتدخلاته في المجتمعات الثلاثة المستهدفة، وذلك لضمان قدرته على مرافقة اللجان على مر السنين، من خلال توسيع عملها ودعمه. وتطبق منظمة إنقاذ الطفولة استراتيجية مدتها أربع سنوات تهدف إلى تعزيز النظام الوطني لحماية الأطفال. كما أن منظمة إنقاذ الطفولة والمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات وكذلك اللجان لديهم استراتيجية للربط بين النظام الوطني للرعاية الاجتماعية والآليات المجتمعية.

دومينيك سباورديلا هي المستشارة الإقليمية لبرنامج حماية الأطفال وحالات الطوارئ، المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة إنقاذ الطفولة في السويد. وعنوان بريدها الإلكتروني هو: dsbardella@scsmena.org.

اكتب لشبكة الممارسات الإنسانية (HPN)

إن جميع المقالات والأوراق التي تنشرها شبكة الممارسات الإنسانية يكتبها أشخاص من أعضاء الشبكة أو قرائها أو غيرهم من العاملين لدى المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية والمانحة، أو يكتبها أكاديميون ومستشارون مستقلون وغيرهم. ويسر شبكة الممارسات الإنسانية أن تنظر في نشر المقالات والأوراق المقدَمة من أي شخص يعمل في المجال الإنساني. ويمكن إرسال المقالات والأوراق إلكترونياً إلى hpn@odi.org.uk أو بالبريد إلى العنوان التالي: HPN, Overseas Development Institute, 111 Westminster Bridge Road, London SE1 7JD, UK.

التهجير الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

كارين ماكاليستر وكريم خليل

على الرغم من أن التهجير الداخلي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يقل عمره عن عمر الاحتلال نفسه، إلا أنه لم يصبح موضع اهتمام المنظمات الوطنية والدولية إلا في الآونة الأخيرة. وهناك أسباب عدة لذلك. فبالنسبة للبعض، كان التهجير إما غير مفهوم أو يُنظر إليه على أنه مسألة بالغة الحساسية، حيث كان سيترتب على آثاره الأساسية الدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل كقوة احتلال. وكان ذلك سيستدعي من المجتمع الدولي التصدي، ليس للآثار الإنسانية الناتجة عن الاحتلال فحسب، وإنما أيضاً لسياسة إسرائيلية تقوم، كما ذكرت محكمة العدل الدولية، على التلاعب بطريقة غير قانونية بديمغرافية الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما كان هناك إحجام عن معالجة مسألة كان يُعتقد أنها تقع خارج حدود التفويضات القائمة، التي حصرت دور وكالات الأمم المتحدة في رفع تقارير حول الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطيني المحتلة والاستجابة له، بدلاً من معالجة السياسات المسببة للتهجير.

وبالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية كانت أنماط التهجير في حدتها واستمرارها تكشف عن سياسة إسرائيلية غير معلنة تعتمد على التهجير القسري، بهدف تجريد الفلسطينيين من حقهم في التملك الذي يكفله لهم القانون الدولي، ومن خلال ذلك تعريض فكرة الحل القائم على دولتين للخطر.

التهجير الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لقد توصلت دراسات عديدة أجرتها منظمات غير حكومية والأمم المتحدة إلى أن التهجير يحدث نتيجة مجموعة واسعة من السياسات الإسرائيلية، من بينها هدم المنازل، ورفض منح تراخيص البناء، وعمليات الإخلاء القسرية، ومصادرة الأراضي للتوسع الاستيطاني والبنى التحتية ذات الصلة، وبناء الجدار وتطبيق نظام الإغلاق المرتبط به، وإلغاء حق الإقامة في القدس، جنباً إلى جنب مع العمليات العسكرية وعنف المستوطنين [1]. وبموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، تقع على عاتق إسرائيل بصفتها قوة احتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة المسؤولية الأولى في حماية الفلسطينيين من التهجير التعسفي. ولكن واقع الأمر هو أن إسرائيل هي الفاعل الرئيسي للتهجير التعسفي والنقل القسري للسكان.

تشير تقديرات منظمة "بديل" (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين) غير الحكومية إلى أن نحو 120000 شخص تعرضوا للتهجير على مدى العقود الأربعة الماضية [2]. ولكن لا تتوفر بيانات دقيقة عن حجم التهجير،

© أن بلك/Activestills.org

أفراد من أسرة مهددة بالطرد، الشيخ جراح، القدس، أبريل/نيسان 2009

وهناك فجوات كبيرة في المعلومات. فلا أحد يعرف عدد المهجرين داخلياً أو توزيعهم الجغرافي، ولم تُحدد بوضوح مشاكل الحماية التي يواجهونها. وبوجه عام، فإن التهجير يحدث بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية والبنى التحتية المرتبطة بها، والمناطق العسكرية في الضفة الغربية، و"المنطقة العازلة" على طول الحدود مع قطاع غزة، وكذلك حول مناطق بناء الجدار. وقد تعرَّض آخرون للتهجير بسبب العمليات العسكرية وبحثوا عن المأوى والحماية لدى أقربائهم أو في المباني العامة أو في المدارس، سواء حتى ينتهي العنف أو حتى يصبح من الممكن الإقامة لفترة طويلة مع الأقرباء أو المجتمعات المضيفة. وبعض آثار التهجير هي فقدان إمكانية الوصول إلى الأراضي والممتلكات، وتقويض الأسر، وتقييد إمكانية الوصول إلى الرعاية الاجتماعية وسبل العيش، وإلحاق أضرار مادية ونفسية واسعة، بما في ذلك الصدمات النفسية ونوبات القلق.

ا

1 المجلس النرويجي للاجئين/مركز مراقبة التهجير الداخلي، 'Occupied Palestinian Territory: Forced Displacement Continues'، 10 سبتمبر/أيلول 2008، ص 1. انظر أيضاً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and Other Infrastructure in the West Bank، يوليو/تموز 2007.

2 هذا الرقم هو رقم تراكمي للأشخاص الذين تعرضوا للتهجير منذ عام 1967. وهذه الأرقام هي مجرد تقديرات تستند إلى الأدلة القولية وتقديرات معدلات النمو السكاني منذ عام 1967. ولا يشمل هذا الرقم الأشخاص المقدر عددهم بنحو 40000-70000 الذين لا يزالون مهجرين نتيجة الأحداث التي وقعت في غزة في الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى يناير/كانون الثاني 2009. وتشير تقديرات اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل إلى أن أكثر من 24000 من منازل الفلسطينيين، التي تتكون من بنايات للشقق سكنية، قد دُمرت منذ عام 1967 بما في ذلك الأحداث الأخيرة في غزة. اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، Statistics on Housed Demolitions، 14 يوليو/تموز 2009.

لاستجابة للتهجير الداخلي

على مدى السنوات القليلة الماضية، ازداد إدراك الفاعلين الدوليين بوجود ظاهرة التهجير القسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولعبت منظمات غير حكومية محلية ودولية دوراً كبيراً في الضغط على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة. وفي عام 2003، حذر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من تعرُّض الفلسطينيين للتهجير بسبب بناء الجدار.[3] وفي السنة التالية، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن الجدار غير شرعي بموجب القانون الدولي وأنه يغير التركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة.[4] وقد تناول مشكلة التهجير كل من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) (الذي بدأ نشاطه في عام 2000). وفي فبراير/شباط 2009، طلب للمرة الأولى من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير بشأنها، بما في ذلك التهجير التعسفي.[5] وفي مارس/آذار 2009، أعلن ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، فالتر كالين، أن الاحتلال الإسرائيلي قد أسفر عن عمليات تهجير تعسفية واسعة النطاق للفلسطينيين.[6]

> تشير التقديرات إلى أن نحو 120000 شخص تعرضوا للتهجير خلال السنوات الأربعين الماضية

وتمشياً مع هذا الإدراك المتنامي لمشكلة التهجير، فقد ازداد الضغط من أجل تنفيذ استجابة أكثر تنسيقاً وشمولاً. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2007، أنشئ الفريق العامل الفرعي المشترك بين الوكالات للحماية من التهجير القسري (DWG) في إطار الفريق العامل المعني بالحماية، الذي تقوده مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي الوقت الحالي يتبع الفريق العامل الفرعي مجموعة الحماية، التي ترأسها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ وتم اعتماد المجموعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مارس/آذار 2009. ويحظى الفريق العامل الفرعي بعضوية واسعة، حيث أنه يضم وكالات من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وجهات مانحة دولية ومحلية (إسرائيلية وفلسطينية). ويهدف الفريق العامل إلى التأكد من تنفيذ استجابة فعالة وشفافة مشتركة بين الوكالات لمراحل التهجير المختلفة (قبل (وقائية) وأثناء وبعد)، مما يعزز عملية تحليل البيانات وجمعها ويشجع المجتمع الدولي على معالجة مشكلة التهجير القسري والتعسفي.[7] ويتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حالياً رئاسة الفريق العامل الفرعي المشترك بين الوكالات للحماية من التهجير القسري.

3 تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الستون، E/CN.4/2004/6، 8 سبتمبر/أيلول 2003، ص 1.

4 *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion*. تقارير محكمة العدل الدولية *2004*، ص *136*، الفقرة *122*.

5 مجلس حقوق الإنسان، القرار A/HRC/S-9/L.1/Rev.2، 12 يناير/كانون الثاني 2009، الفقرة 11.

6 مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، 10 مارس/آذار 2009.

7 الفريق العامل الفرعي المشترك بين الوكالات للحماية من التهجير القسري، ورقة استراتيجية (مسودة)، فبراير/شباط 2008.

وقد تولت الأونروا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مشروعات لإعادة بناء المأوى وإصلاحها لصالح الفلسطينيين المهجرين (اللاجئين والمشردين داخلياً). وتتولى الأونروا أيضاً تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة، بما في ذلك المأوى الطارئة والمساعدات النقدية والمواد الغذائية ومستلزمات السكن. وفي أوقات الأزمات لا تفرق هذه الوكالة بين اللاجئين وغير اللاجئين، ولكن بمجرد انحسار الاستجابة الطارئة يقتصر تقديم المعونة عموماً على اللاجئين. وقد استجابت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) للاحتياجات الفورية الطارئة للمهجرين داخلياً، كما أنها نفذت مشروعات ذات طبيعة وقائية. وقد نشطت منظمات غير حكومية فلسطينية وإسرائيلية ودولية في البحث في حالات التهجير التعسفي وتوعية الرأي العام بها. وتتولى عدة منظمات غير حكومية، من بينها المجلس النرويجي للاجئين ومنظمات عاملة في مجال حقوق إنسان مثل مركز القدس للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية سانت إيف، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وجمعية بمكوم (مخططون من أجل حقوق التخطيط)، تقديم المساعدة القانونية. كما سعت منظمات غير حكومية أخرى، مثل برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل (EAPPI)، إلى مساعدة المجتمعات المحلية من خلال التواجد المادي لردع أو منع التهجير، كما حدث في الخليل وبلعين ويانون والعقبة في الضفة الغربية.

تقييم الاستجابات لمشكلة التهجير

لقد كان هناك ارتفاع ملحوظ في مستوى الوعي بقضية التهجير القسري وأصبحت الاستجابات الرامية إلى معالجتها أكثر تنسيقاً. ولكن هناك بعض القيود وأوجه القصور. ربما يكون عدم وجود حماية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمن فيهم المهجرون داخلياً والمعرضون لخطر التهجير، هو التحدي الأكبر الذي يواجه الفريق العامل الفرعي المشترك بين الوكالات للحماية من التهجير القسري، جنباً إلى جنب مع عدم محاسبة الجناة. ولا تزال البيئة التشغيلية مقيدة بالنظام القانوني الإسرائيلي وسياسات الاحتلال الإسرائيلية. فإسرائيل بصفتها قوة احتلال هي السلطة المسؤولة بحكم الواقع إن لم يكن بحكم القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لذلك فإن المنظمات التي لا تمتثل للقوانين واللوائح الإسرائيلية تواجه خطر المقاضاة الجنائية أو الطرد. وعلاوة على ذلك، فإن غالبية الجهات المانحة لن توافق على تمويل المشروعات التي لا تحترم القوانين واللوائح العسكرية الإسرائيلية. وقد تعرضت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومنظمات عاملة في مجال حقوق الإنسان لمضايقات وللترهيب والملاحقة الجنائية.

> هناك ارتفاع ملحوظ في مستوى الوعي بقضية التهجير القسري وأصبحت الاستجابات الرامية إلى معالجتها أكثر تنسيقا

ليست هناك وكالة من وكالات الأمم المتحدة قادرة بمفردها على حماية الفلسطينيين المهجرين داخلياً والمعرضين لخطر التهجير، وحتى وقت قريب لم تكن هناك وكالة مكلفة تحديداً بمعالجة مشكلة التهجير الداخلي والبحث عن حلول دائمة لها. وعلى الرغم من أن النهج العنقودي قد يساعد على سد هذه الفجوة من خلال تعزيز الاستجابات المشتركة بين الوكالات، لكن فعاليته لم تتحدد بعد. في إطار الآلية العنقودية، يدخل التهجير الداخلي ضمن مهام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. لكن مفوضية حقوق الإنسان لا تملك إلا قدرات وموارد محدودة.

وهناك أوجه قصور رئيسية أيضاً في جهود الوقاية والاستجابة خلال مختلف مراحل التهجير. فلم تجرَ عملية تشخيص وافية لتحديد عدد المهجرين داخلياً وأماكن تواجدهم واحتياجات الحماية لديهم. وفي الوقت الحالي، تقتصر الاستجابة لمشكلة التهجير الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل أساسي على مرحلة الطوارئ التي يحدث خلالها التهجير. وقليلة هي المنظمات التي ترصد أوضاع المهجرين داخلياً في الأشهر التالية للتهجير، ولا تزال البرامج التي تستهدف المهجرين داخلياً في مرحلة ما بعد الطوارئ محدودة العدد. إذ تقتصر الاستجابة المتوسطة والطويلة الأجل بشكل عام على إعادة بناء المآوي، رغم أن المنظمات غير الحكومية بدأت تولي اهتماماً أكبر بسبل العيش والدعم النفسي والاجتماعية والمسائل القانونية.
وفي معظم الحالات التي يمكن فيها التنبؤ بحدوث التهجير، غالباً ما يكون الفريق العامل للحماية من التهجير القسري وغيره من الفاعلين ذوي الصلة غير قادرين على منعه. فعلى الرغم من أن هناك منظمات غير حكومية وطنية ودولية تنشط في نشر التوعية بالمشكلة، إلا أن تأثير هذا العمل على منع التهجير لا يزال غير واضح. ومن الصعب تقييم أثر الجهود الوقائية. وفي حين أن الفريق العامل الفرعي للحماية من التهجير القسري لديه نظام إنذار لحالات الطوارئ يحذر من حالات التهجير القسري الوشيكة، ويذاع عبر شبكته وللمانحين وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي، إلا أن عمليات هدم وإخلاء المنازل لا تزال مستمرة، رغم الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة لتأجيل أو إلغاء أوامر الإخلاء.

ومن المؤكد أن هناك معوقات كثيرة تقف في طريق البحث عن حلولٍ دائمة تقوم على الاختيار الفردي والمفضَّل للمهجَّرين داخلياً، كالعودة واستعادة الممتلكات. وقد اقتصرت العودة أو استعادة الممتلكات في الضفة الغربية بالدرجة الأولى على المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية (المنطقتين "أ" و"ب")، في حين أن معظم حالات التهجير تنحصر في المنطقة "ج" والقدس الشرقية. وفي غزة كان معنى العقوبات التي فرضتها إسرائيل على مواد البناء أن مشاريع إعادة بناء أكثر من 15000 وحدة سكنية لا تزال في حالة جمود، ومن غير المرجح العودة إلى الوضع الذي كان قائماً في السابق. وبالنسبة للغالبية العظمى من النازحين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، لا تزال عودة الذين تعرضوا للتهجير القسري مرتبطة بتغيير سياسات الاحتلال التي أدت إلى تهجيرهم.

خاتمة

على الرغم من أن الفريق العامل الفرعي المشترك بين الوكالات للحماية من التهجير القسري كان من الجهات الرائدة في الدعوة إلى تعميم الاستجابات لمشكلة التهجير الداخلي في الوكالات الدولية، فإن المؤسسات التي تعمل بتفويض من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا تزال مترددة بشكل عام في تأطير المشكلة ومعالجة أسبابها الجذرية، لأن القيام بذلك سيثير حساسيات سياسية. وقد لعب المناخ السياسي الدولي دوراً هاماً في تفسير الطبيعة المحافظة للاستجابة، حيث لا تمارَس إلا ضغوط دبلوماسية محدودة على إسرائيل لمعالجة مشكلة التهجير، وخاصة لمنع أو وضع حد للسياسات المسببة لها. وفي نهاية المطاف، لا يملك المجتمع الإنساني سوى قدرة محدودة في مواجهة التعنت الإسرائيلي. إذ يمكن التساهل مع وجود الجهات الإنسانية الفاعلة ما دامت مهمتها تقتصر على التخفيف من الآثار الإنسانية للاحتلال، دون أن يكون لها سلطة الاعتراض على طبيعة الاحتلال أو سياسات التهجير التعسفي التي تُطبَق في ظله.

هناك عدد من السبل التي يمكن بها تعزيز الاستجابة لمشكلة التهجير الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أولاً وقبل كل شيء، يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة، التعهد بمعالجة مشكلة التهجير وأسبابها الجذرية، والتصدي للسياسات الإسرائيلية التي تتسبب في التهجير وفي إعاقة الاستجابة الإنسانية وتقويضها. وهذا ينبغي أن يشمل دعم وبناء القدرات المؤسسية داخل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بتعميم الاستجابات لمشكلة التهجير. ولا يزال عدم وجود ملف شامل لمجتمعات المهجرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يحد من قدرة الوكالات على الاستجابة بشكلٍ مناسب لاحتياجات الحماية. لذا ينبغي سد هذه الفجوة. وأخيراً، ينبغي على المجتمع الدولي في ظل غياب الإرادة السياسة الدولية أن يقدم المزيد من الدعم والتشجيع للجهود الرامية إلى رفع الوعي بمشكلة التهجير والتخفيف من آثارها على الفلسطينيين.

كارين ماكاليستر (karinemacallister@yahoo.ca) مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة مونتريال الكندية. **وكريم خليل** (Karim.Khalil@nrc.ch) هو محلل قطري للأراضي الفلسطينية المحتلة في مركز مراقبة التهجير الداخلي، جنيف، سويسرا.

شبكة الممارسات الإنسانية

شبكة الممارسات الإنسانية (HPN) هي عبارة عن منتدى مستقل يتيح للعاملين الميدانيين والمديرين وصناع السياسة في المجال الإنساني تبادل المعلومات والتحاليل والخبرات.

هدف شبكة الممارسات الإنسانية هو تحسين أداء العمل الإنساني من خلال المساهمة في التعلم الفردي والمؤسسي.

أنشطة شبكة الممارسات الإنسانية تتضمن:

- سلسلة من المطبوعات المتخصصة: مجلة "التبادل الإنساني" (Humanitarian Exchange)، وأوراق الشبكة (Network Papers)، ونشرات الممارسات السليمة (Good Practice Reviews).
- موقع إلكتروني للموارد www.odihpn.org
- ندوات وورش عمل على فترات متفاوتة تجمع ممارسين وصناع سياسات ومحللين.

أعضاء وجمهور شبكة الممارسات الإنسانية هم أفراد ومنظمات يعملون في المجال الإنساني. وهم موجودون في 80 دولة على مستوى العالم، ويعملون في منظمات غير حكومية شمالية وجنوبية، والأمم المتحدة وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف، وحكومات وجهات مانحة، ومؤسسات أكاديمية وجهات استشارية. ويساهم في إعداد وتأليف مطبوعات شبكة الممارسات الإنسانية أيضاً طائفة واسعة من المشاركين.

الموقع المؤسسي لشبكة الممارسات الإنسانية هو فريق السياسات الإنسانية (HPG) التابع لمعهد التنمية لما وراء البحار (ODI)، وهو مركز بحثي مستقل في مجال السياسة الإنسانية والتنموية. وتتولى مجموعة واسعة من الأفراد والمؤسسات إعداد وتأليف مطبوعات شبكة الممارسات الإنسانية، التي تنشرها الشبكة لتشجيع وتيسير تبادل المعارف داخل القطاع.

إن وجهات النظر والآراء الواردة في مطبوعات شبكة الممارسات الإنسانية لا تعبر بالضرورة عن آراء فريق السياسات الإنسانية أو معهد التنمية لما وراء البحار.

ويقدم الدعم التمويلي كل من **الوكالة الكندية للتنمية الدولية** (CIDA)، والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (DANIDA)، والوكالة الأيرلندية للمعونة (IrishAID)، ووزارة الخارجية النرويجية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، ومنظمة الرؤية العالمية في المملكة المتحدة والدولية.

مجلة "التبادل الإنساني" تحررها ويندي فينتون.

شبكة الممارسات الإنسانية (HPN)
معهد التنمية لما وراء البحار
Westminster Bridge Road 111
London, SE1 7JD
United Kingdom

الهاتف: 0331/74 7922 20 (0) 44+
الفاكس: 0399 7922 20 (0) 44+
البريد الإلكتروني: hpn@odi.org.uk
الموقع الإلكتروني: *www.odihpn.org*

Arabic Typesetting: Adelphi Translations Limited
Printed and bound in the UK by Charlesworth.
ISSN: 1472-4847
© Overseas Development Institute, London, 2009.